#NOT THE COST

ليست التكلفة: العنف ضد المرأة في السياسة

إرشادات

حقوق التأليف والنشر للمعهد الديمقراطي الوطني (NDI) 2017

كافة الحقوق محفوظة. يجوز نسخ او ترجمة او تعديل اي جزء من هذا العمل لأغراض غير تجارية بشرط ذكر المعهد الديمقراطي الوطني كمصدر للمواد المستخدمة وموافات المعهد بنسخة لأي ترجمة لهذا العمل.

Massachusetts Avenue, NW 455
Washington, DC 20002
+1 (202) 728-5500
www.ndi.org

#NotTheCost

#ليست التكلفة

العنف ضد المرأة في السياسة

إرشادات

GENDER WOMEN DEMOCRACY
NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE

«أنا سوزانا فيلاران، من ليما بيرو، استاذة في الدراسات الاجتماعية والصحافة. بدأت في العمل السياسي منذ عمر السابعة عشر عاما. أعيش مفارقة أنا امرأة قوية، معروفة ومعترف بها في جميع أنحاء بيرو، وفي الوقت نفسه أنا هنا لأقدم شهادتي كضحية (...) بدأت المضايقات ضدي خلال حملتي الانتخابية لرئاسة البلدية (ليما) واستمرت هذه المضايقات لمدة خمس سنوات. خمس سنوات من المعاناة ، خمس سنوات من الهجمات والتهديدات الوحشية المتواصلة.»

شكر وتقدير

تطوير هذا البرنامج التوجيهي في إطار مبادرة المعهد الديمقراطي الوطني #ليست التكلفة: وقف العنف ضد المرأة في السياسة، هو تتويج للعمل الشاق ولجهود كثير من الناس. يعرب المعهد عن امتنانه لهذه الجهود.

وضعت هذه الإرشادات من قبل فريق المعهد الديمقراطي الوطني للجندر والمرأة والديمقراطية (GWD) تحت قيادة مديرة الفريق ساندرا بيبرا. مستشارة النوع الاجتماعي كارولين هوبارد وهي الكاتبة الرئيسة لهذا التقرير. شكر خاص لكلير ديسوي وكوري جرير لصياغتهم ودعم تحرير التقرير.

واستفاد أيضا هذا البرنامج من العمل الشاق الذي قام به فريق الإنتاج لدينا في المعهد، بما في ذلك تحرير كاثي جيست وعمل تصميم ستيفاني أرزيت. شكرا جزيلا لفريقنا من المراجعين من الزملاء حول شبكة المعهد الديمقراطي الوطني الذين قدموا خدمات المراجعة والمشورة لمسودات هذا التقرير؛ وتحديدا: بريتاني دانيشش وفرحا طاهر وكريستينا جيفرس ولورين كونيس. كما نتوجه بالشكر إلى الدكتورة إيلين بجارنغارد, جولي دنهام, و ترجمة أسيل حاوي على تعليقاتهم ومشورتهم بشأن هذا المنشور.

هذه الوثيقة الإرشادية لم تكن ممكنة دون العمل الأساسي ومخرجات برنامج مبادرة #ليست التكلفة. نود أن نشكر العديد من المشاركين في المبادرة، بما في ذلك الدكتورة منى لينا كروك من جامعة روتجرز لعملها كمستشار تقني للمبادرة، وجميع الأفراد والمؤسسات الذين واصلوا التعاون وتقديم الإرشادات والآراء في البرنامج.

وأخيرا يعرب المعهد عن امتنانه للدعم الذي قدمه برنامج منح الصندوق الوطني للديمقراطية وتوفير التمويل لهذا المشروع.

نبذة عن المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو منظمة غير ربحية، وغير منحازة، وغير حكومية، تستجيب لتطلعات الناس من جميع أنحاء العالم للعيش في مجتمعات ديمقراطية، تقر وتعزز حقوق الإنسان الأساسية. عمل المعهد منذ نشأته في العام 3891 وبالتعاون مع شركائه المحليين على دعم وتعزيز المؤسسات والممارسات الديمقراطية،عن طريق تمكين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والبرلمانات وحماية الانتخابات وتعزيز مشاركة المواطنين والانفتاح ومساءلة الحكومة.

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة رائدة، تعمل على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة حول العالم. يعمل المعهد على تمكين النساء من المشاركة والمنافسة والقيادة، تحقيقاً للمساواة والشراكة ودعماً للتغيير الديمقراطي. من خلال تعبئة شبكاته العالمية وبالاعتماد على ثلاثة عقود من الخبرة في 231 بلداً. المعهد الديمقراطي الوطني يدعم تطلعات المرأة من أجل المساواة بين الجنسين وحوكمة شاملة تستجيب للمواطنين. نهج المعهد الديمقراطي الوطني المتعدد الجنسيات يعزز رسالة: أنه لا يوجد نموذج ديمقراطي واحد، ولكن بعض المبادئ الأساسية تعمل كعوامل مشتركة لجميع الديمقراطيات.

المحتويات

تمهيد 10

المقدمة 12

أولاً: ماهو "العنف ضد النساء في الحياة السياسية"؟ 13

من المتأثر؟ 14

ما هي أشكال العنف؟ 16

ثانياً: لماذا هذا العنف يعد إشكالية؟ 18

لأنه شكل من أشكال العنف ضد المرأة 18

لأنه ينتهك حقوق الإنسان 19

لأنه يضعف الديمقراطية 20

ثالثاً: كيف يمكن إيقاف هذا العنف؟ 20

الاعتبارات الشاملة للبرامج 22

أولاً: التعميم مقابل البرامج المستقلة 22

ثانياً: التركيز على المستوى الوطني والإقليمي والدولي 24

المستوى الدولي 24

المستوى الإقليمي 25

المستوى الوطني 26

ثالثاً: تناول موضوع المشاركة السياسية 28

رابعاً: نقطة بدء البرنامج 29

خامساً: نقاط العمل الأساسية 20

إرشادات البرنامج 33

اولاً: فهم مشكلة العنف ضد النساء الناشطات سياسيا 35

المقدمة 35

المنهجية 36

أهداف التقييم 36

الإجابة على أسئلة التقييم 39
إنشاء تصميم البحوث 40
تنظيم البيانات 47
تحليل البيانات والتوصيات 47
التقرير النهائي 47
ثانيا: الدعوة للتغيير 49
خطة عمل: تحديد الإجراءات لمعالجة العنف ضد المرأة في البلد أو الإقليم أو القطاع 49
إشراك الحلفاء الرئيسيين: التثقيف والتوعية 51
الخاتمة 61

تمهيد

تاريخياً؛ العنف ضد المرأة في السياسة ظاهرة خفية إلى حد كبير، ولكنه يمثل شاغلا حقيقيا وخطير لجميع العاملين على تعزيز الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم. لا يمكن السماح باستمرار هذا العنف. العنف ضد النساء الناشطات سياسيا يعيق بناء ديمقراطيات مستدامة وقادرة على الصمود، من شأنها أن تستفيد من السياسة المبنية على الاندماج والمساواة. فهو يشمل جميع القطاعات السياسية ويستهدف النساء - سواء بشكل شخصي مباشر أو عبر الإنترنت - بصرف النظر عن دورهنّ السياسي أو سنهنّ أو خلفيتهنّ أو مركزهنّ. كظاهرة عامة؛ يمكن للعنف في السياسة أن يؤثر بالطبع على الرجال والنساء على حد سواء، بغض النظر عن بلدهم أو موقفهم. ولكن تركز هذه الوثيقة على العنف ضد المرأة كقضية محددة. تنطوي على مشكلة خطيرة تعيق مشاركة المرأة في العملية السياسية، وتقوض الديمقراطية، كما تمثل خرقا جوهريا لكرامة المرأة، وتشكل عائقا خطيرا أمام المساواة بين الجنسين.إن التعاريف التقليدية للعنف في مجال السياسة لم تستوعب أعمال العنف والتهديدات ضد المرأة بسبب جنسها. المعايير الجنسانية تمثل دورا هاما في تحديد الكيفية والأسباب التي تعرض المرأة للعنف في السياسة، وتؤثر في أنواع الأعمال التي تستخدم لمنع أو للسيطرة على مشاركة النساء، فكثيرا ما تتعرض النساء لأنواع معينة من العنف والتخويف التي نادرا ما تؤثر على الرجال. وبالإضافة إلى ذلك، في حالات كثيرة، أعمال العنف المرتكبة بدوافع غير متعلقة بالنوع الاجتماعي لها أثر أكبر على النساء بصورة غير متناسبة مع أعمال العنف التي يتعرض لها الرجال، وذلك لأن النساء يشغلن مركزا ثانويا في المجتمع وأكثر تعرضا للهجوم والعداء.

هناك حاجة إلى زيادة الوعي بهذه المسألة، ووضع قواعد ومعايير جديدة ضد هذا العنف، وبناء عمليات لتسجيل الشكاوى والرد عليها، وتوفير الخدمات لضحايا العنف من النساء، ومعاقبة مرتكبي أعمال العنف. وللقيام بذلك يجب على جميع أصحاب المصلحة المعنيين الالتزام بالعمل معا لمواجهة العنف ضد المرأة، بما يسهم في تعزيز الثقافة والممارسات الديمقراطية، وتحقيق مجتمعات مزدهرة وقوية. تهدف هذه الوثيقة إلى تقديم توجيهات بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف، والتركيز على ممارسي الديمقراطية على وجه الخصوص، بوصفهم جماعة ذات وضع معتبر، لوضع وتنفيذ برامج للقضاء على العنف ضد النساء الناشطات سياسيا.

ويتركز الكثير من العمل الذي يتعين القيام به الآن على جمع البيانات وإجراء البحوث لتحسين الجهود القائمة، أو البدء في

جمع المعلومات عن هذه الظاهرة كأولوية، إزاء قضية العنف ضد المرأة التي تم التغاضي عنها بشكل مستمر وظل الإبلاغ عن أشكال العنف الذي تواجه النساء غير كافٍ، فإن جمع البيانات على أي مستوى، من المحلية إلى العالمية، يمكن أن يمثل هدفا للعاملين في هذا الصدد في حد ذاته، وهو جزء أساسي في بدء وزيادة الوعي حول هذه الظاهرة ومعالجتها. دراسة وفهم العنف ضد المرأة سيمكن من استخدام منهجيات وأنشطة أخرى على نحو أكثر فعالية، وقد يتيح المجال لإيجاد استراتيجيات جديدة ومبتكرة. في نهاية المطاف؛ هدف المعهد الديمقراطي الوطني هو مساعدة العاملين بهذا الصدد حول العالم على فهم المشكلة ومعالجتها، ورفع مستوى الوعي حول واقع وتأثير العنف ضد المرأة، وإشراك مجموعة واسعة من الشركاء من كل القطاعات لمعالجة هذه الظاهرة وانهائها.

المقدمة

المرأة حققت مكاسب في الحياة السياسية إذ تقدمت نحو المساواة. نسبة النساء في البرلمانات على الصعيد العالمي تضاعفت تقريباً خلال العقدين الأخيرين، وتزايد عدد النساء في مواقع السلطة كناشطات في المجتمع المدني وقياديات في الأحزاب السياسية وعضوات في المجالس المحلية ورئيسات في البلديات، ووزيرات ورئيسات للوزراء والحكومات. هذه إنجازات هامة. إنه حق من حقوقهنّ، ومشاركتهنّ السياسية الكاملة والمتساوية حققت فوائد لمجتمعاتهنّ وبلدانهنّ مما أدى إلى مكاسب حقيقية للديمقراطية. من ضمن هذه المكاسب الاستجابة لاحتياجات المواطنين، وزيادة التعاون بين الحزب ومناصريه لتحقيق سلام مستداماً.[1] [2] [3]

و في السنوات العشرين الماضية، تضاعفت تقريبا نسبة النساء في البرلمانات على الصعيد العالمي. تشغل النساء على نحو متنامٍ مناصب السلطة كناشطات في المجتمع المدني وقياديات في الأحزاب السياسية وعضوات في المجالس المحلية ورئيسات في البلديات، ووزيرات ورئيسات للوزراء والحكومات.

لكن هنالك عدداً متزايداً من التقارير من جميع أنحاء العالم (من ناشطين وسياسيين وصحفيين وأكاديميين) تشير إلى أن المرأة تتعرض للإيذاء النفسي والاعتداء البدني والجنسي عندما تخطو إلى الأمام للمطالبة بحقها في المشاركة في الحياة السياسية.[4] بناءً على التعريف الوارد في مجموعة متزايدة من القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية للعنف ضد المرأة بشكل عام، هو شكل من أشكال العنف يحدث في السر والأماكن العامة المحمية، ولا يقتصرفقط على أعمال الأذى الجسدي. في الواقع؛ العنف ضد المرأة يشمل مجموعة متنوعة من الأفعال المرتكبة، سواءً على المستوى الشخصي أو على شبكة الإنترنت التي أصبحت تحدث بشكل مطرد، والتي تهدف إلى السيطرة أو تقييد أو منع المشاركة السياسية الكاملة والمتساوية للمرأة. قد يرتكب هذا العنف من قبل أحد أفراد أسرة أو مجتمع الضحية أو عبر وسائل الإعلام أو من طرف زعيم حزب سياسي.

أولاً: ماهو العنف ضد النساء في الحياة السياسية؟

يمكن لأي شخص أن يتعرض للعنف في الحياة السياسية، سواء كان ناخباً يدلي بصوته للمرة الأولى أو قائداً سياسياً محنكا. كل من الرجال والنساء يتعرضون لأعمال عنف في الحياة السياسية حول العالم. ولكن العنف ضد النساء في الساحة السياسية له ثلاث خصائص محددة:

- أنه يستهدف النساء بسبب نوعهنّ الاجتماعي.
- أنه تمييز وتعصب بناء على الجنس كما هو الحال في حالات التهديدات المتحيزة والعنف الجنسي.
- يعمل على إحباط النساء على وجه الخصوص من أن يكنّ أو أن يصبحنّ ناشطات سياسياً.

العنف يشمل كل أشكال العدوان والقهر والترويع ضد المرأة في العمل السياسي، لأنهنّ ببساطة نساء. وقد صممت هذه الأعمال لتقييد المشاركة السياسية للمرأة كمجموعة، سواء كانت قيادية في المجتمع المدني أو ناخبة أو عضوة في حزب سياسي أو مرشحة في الانتخابات. هذا العنف يعزز الصور النمطية والأدوار التقليدية والقسرية للنساء، وذلك باستخدام الهيمنة والسيطرة لاستبعاد المرأة من الحياة السياسية. وهو يجسد على نحو خاص عائقا أمام قدرة المرأة على المشاركة على قدم المساواة في الحياة السياسية، وبالتالي يشكل عقبة خطيرة أمام الديمقراطية الشاملة والمستدامة.

على الرغم من أن أعمال العنف تستهدف النساء في الساحة السياسية بشكل فردي، إلا أنها أعمال تحمل معنى أكبر من مجرد استهداف ضحية معينة، إنها لا تستهدف إمرأة واحدة، بل تهدف لتخويف النساء الأخريات الناشطات سياسياً، ولردع النساء اللواتي قد يرغبنّ في الانخراط في النشاط السياسي، وتروج لفكرة أن المرأة لا ينبغي أن تشارك في الحياة العامة على الإطلاق. ولذلك فإن الدافع وراء العنف لا يقل أهمية عن العنف نفسه.

ومن المهم أن ندرك أن العنف ضد المرأة يشمل ما هو أبعد من الضرر الجسدي - والذي هو بوجه عام الشكل الأكثر وضوحا للعنف. الاعتداءات على النساء الناشطات سياسياً تعتبر في العادة أفعالاً «غير عنفية»، حيث يعتمد السرد الذي يروج الأفكار المحافظة بخصوص «مكان» المرأة في المجتمع. كأن يركز المعارضون على جسد المرأة ودورها التقليدي في المجتمع عادة كأم وزوجة لإنكار ملاءمتها وكفاءتها في المجال السياسي. ولكن، ولأن الدافع هو العنصر الحاسم والأكثر أهمية، فإن استخدام الصور الجندرية النمطية للهجوم على الإناث يمكن اعتباره كحالة من حالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. وعليه فإن إرسال مثل هذا النوع من الرسائل والعمل على التقليل من قدرات المرأة وكفاءاتها يعزز الوضع الراهن الذي يعمل على إبعاد النساء من المناصب السياسية ويمنعها من العمل في مراكز السلطة على قدم المساواة مع الرجل. مما يعرقل المساواة في الوصول إلى مناصب السلطة ويعزز الوضع الراهن.

وفي الوقت نفسه فإن تجارب كلٍ من الرجال والنساء التي غالبا ما تبرر ك»تكلفة ممارسة السياسة» هي في الواقع شكل من أشكال العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.على سبيل المثال: غالباً ما يتم قبول تبادل الهدايا المادية للحصول على مواقع السلطة داخل الأحزاب أو الهيئات المنتخبة، كما هو شائع على الرغم من أنها رشوة وتعتبر سلوكا غير أخلاقيا، ولكن هذا النوع من التبادل عادة يجعل الخدمات المتوقعة من النساء هي ممارسة الجنس بدلاً عن المال، وهذا الابتزاز يقع في فئة العنف ضد النساء.[5] هذا النوع من الابتزاز يلوث ثقافة الديمقراطية والنظام، حيث يترك انطباعاً لدى النساء أن هذا النوع من «الخدمات» هو السبيل الوحيد للارتقاء في السلم السياسي، ويربط أي نجاح تحققه النساء في الحياة السياسية في المجتمع بخدمات جنسية وسلوك غير أخلاقي.

المساواة والمشاركة السياسية الكاملة مستحيلة،عندما تحرم المرأة من الشعور بالأمان للتعبير عن آرائها دون خوف من تهديد أو انتقام. الخطاب القوي هو جزء مهم من السياسة والمنافسة السياسية. الهجوم على وجهات النظر السياسية للمرأة وحده لا يجعله بالضرورة حالة من حالات العنف القائم على نوع الجنس بالتأكيد، بالعكس؛ حيث يمكنها أن تعتبر جزء من النقد

البناء أو النقاش السياسي، خاصة في بعض الحالات التي تحميها ضمانات حرية التعبير أو الامتياز البرلماني. ولكن غالباً ما يكون هناك نمط متكرر أو مستمر للهجمات التي تواجه المرأة في الحياة السياسية، مما يمنح الكثافة للأفعال التي قد تمر مرور الكرام أو توصف بأنها غير مهمة. إهانة واحدة ضد امرأة قد تكون مبررة تحت إطار»سلوك سيئ»، ولكن عندما تواجه نساء عديدات تحرشا واعتداء مستمرا عند محاولة الشروع في الخطاب السياسي فهذا يصبح عنفا. عندما يصبح الاعتداء والتحرش جزء اعتياديا من تجربة المرأة في الساحة السياسية فأنه يهدد شعورها بالأمن ويحد من ممارسة حقوقها السياسية.

التكنولوجيا الرقمية ومنصات على الإنترنت ساهمت في تعزيز هذا الشعور من خلال تهديدات يرسلها مجهولو هوية. وتظهر البحوث بصورة متزايدة أن التسلط والتحرش عبر الإنترنت يستهدف النساء بشكل أكبر.[76] ومن خلال إسكات النساء والفئات المهمشة واستبعادها، فإن المضايقات على الإنترنت تتحدى بشكل أساس المشاركة السياسية للمرأة ونزاهة المعلومات المتبادلة، مما يؤدي إلى تشويه ثقافة الديمقراطية وتقويض ممارساتها في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك يمكن لأعمال العنف أن تتفاقم وتتجاوز الأثر المباشر على الفرد في ضوء الإساءة والتهديدات عبر الإنترنت، كما يمكن أن يحدث تصعيد في مدى ومكان العنف، مما يمهد الطريق لزيادة العنف في ساحات أخرى تتجاوز شبكة الإنترنت. في ظل هذه الظروف ترى النساء أن مخاطر المشاركة السياسية تفوق المكاسب، مما يجعلها تقرر الانسحاب من الحياة السياسية أو عدم الانخراط في المجال السياسي بشكل تام.

في ظل هذه الظروف ترى النساء أن مخاطر المشاركة السياسية تفوق المكاسب، مما يجعلها تقرر الانسحاب من الحياة السياسية أو عدم الانخراط في المجال السياسي بشكل تام.

من المتأثر؟

المرأة هي فئة متنوعة الأفراد، ذات خلفيات مختلفة تنتمي إلى السياقات الوطنية والثقافية والدينية التي تعمل كطيف كامل لتجربة الإنسان. وقد تختلف قدرات النساء على مقاومة الهجمات التي يتعرضن لها، ليس فقط من بلد إلى آخر، بل أيضا

على مستوى البلد الواحد بسبب الاختلافات والفروق في المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعرق والعمر والتحصيل التعليمي والإعاقة وما إلى ذلك. النساء في جميع أنحاء العالم يسردنّ نفس نماذج تجارب العنف التي يتعرضنّ لها تقريبا، لكن طبيعة وشدة وتأثير العنف الذي يواجهنّه يختلف باختلاف السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية التي يشاركنّ فيها سياسيا. فعلى سبيل المثال: كانت هناك اعتداءات ملحوظة على النساء الناشطات سياسيا في بيئات ذات نظم ديمقراطية موحدة ومعايير راسخة لإدماج المرأة في العملية السياسية. لكن عندما يكون هذا العنف موجها نحو النساء اللواتي لديهن موارد أقل أو يفتقرن إلى نظم الدعم أو استراتيجيات التكيف، فإن له تأثيرا أكبر على خنق أصواتهن ومشاركاتهن. والظروف الأكثر حرمانا التي تواجه المرأة بسبب التهميش الشديد أو العزلة المادية أو الجغرافية، تجعلها عرضة لجميع أنواع الاساءة والأذى التي نوقشت أعلاه، وعرضة للأفعال التي قد لا تبدو من النظر الخارجي لها عنفية.

العنف ضد المرأة في الحياة السياسية قضية غير معترف بها لثلاثة معوقات:

- النظرة التقليدية أنه ما لم يكن هناك أذى مادي وملموس فإنه ليس عنفا.
- الاعتقاد أنه ليس هناك عنف مبني على النوع الاجتماعي.
- حقيقة أن الغالبية العظمى من النساء اللواتي يتعرضنّ للاعتداء الجنسي من المرجح أن تظل الواحدة منهن صامتة أو تجبر على عدم البوح به.

ساهمت هذه المعوقات الثلاث في الطبيعة الخفية للمشكلة.النساء قد لا يدركنّ أشكال العنف التي يواجهنّها في المجال السياسي، حيث هناك نساء ناشطات سياسياً أو تسعى للمشاركة السياسية قد ينكرن أعمال العنف التي يتعرضن لها لتفادي اتهامهن بـ «الهيستريا» أو «افتقار القدرة على مواجهة متطلبات العمل السياسي». كثير منهنّ يخفنّ من أن يعتبرنّ ضحايا أو أن يتهمنّ بـ «لعب دور الضحية»، خوفاً من تبرير مزاعم بأن المرأة لا تتوائم مع الحياة السياسية. ومع ذلك هناك أدلة تشير بعبارات لا لبس فيها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة حول هذه القضايا تدل على أن المرأة في الحياة السياسية، في جميع أنحاء العالم، قد شهدت فعل عنف بشكل أو بآخر، وأن تجاربها في المجال السياسي اتسمت بكثرة المعوقات التي تؤثر على قدراتها واستعداداتها للمشاركة بنشاط في الحياة العامة.[8]

خلال انتخابات عام ٢٠١٠ في أفغانستان، جميع المرشحات تقريبا تلقينّ مكالمات تهديد.[9] في الانتخابات التنزانية عام ٢٠١٥ عدد من الناخبات ذكرنّ تعرضهنّ للعنف، ومن بعض أشكال هذا العنف هو الطلاق و تحمل عبء إعالة الأبناء، بسبب عدم إدلائهن بأصواتهنّ لمرشحي أزواجهنّ.[10] في بيرو، ٩٣ في المئة من القيادات النسائية في الحكومات الإقليمية والمحلية ذكرنّ أنهنّ تعرضنّ لأعمال التحرش بسبب مواقفهنّ السياسية.[11] نساء من هنغاريا إلى الهند، تعرضنّ للعنف اللفظي المستمر والتعريض بهن في مظهرهنّ، بسبب نشاطهنّ ومشاركتهنّ السياسية.[12] أحداث العنف في آسيا وأمريكا اللاتينية أثرت سلباً في معنويات السياسيات الناشطات، فتراجعنّ عن تكرار تجربة المشاركة في الانتخابات، وبعضهنّ قررنّ الانسحاب من المجال السياسي بعد فترة وجيزة من العمل.[13] ثلث السياسيات المحليات في السويد عبرنّ عن رغبتهن في التخلي عن مناصبهنّ بسبب مثل هذه الحوادث.[14] ذكرت ٨٤ في المئة من النساء ترك مناصبهنّ في بوليفيا في عام ٢٠١٠ بسبب تجارب العنف الذي تعرضنّ له.[15]

ومن ناحية أخرى، أثر العنف لا يقف عند النساء المتضررات كأشخاص ولا ينحصر عليهن؛ ففي أستراليا ستون في المئة من النساء الواتي تتراوح أعمارهنّ بين ٨١ و ١٢ سنة وثمانون في المئة من النساء فوق ١٣ سنة عبرنّ عن عدم رغبتهنّ في الترشح لمنصب سياسي، بعد رؤية كيف تعاملت وسائل الإعلام بشكل سلبي مع الناشطات سياسيا.[16] معظم المشاركات في برنامج بريطاني أقيم حول قضايا القيادات النسائية الناشئة، تحدثنّ عن تعرضهنّ للاعتداء على شبكة الإنترنت، وأكثر من ٥٧ في المئة منهنّ اعتبرنّها نقطة قلق مؤثرة في قرار مواصلة دورهنّ في الحياة العامة.[17] هذه الأمثلة تدل على أن مدى العنف الذي يستهدف النساء الناشطات سياسياً يتجاوز المساحات السياسية الرسمية مثل البرلمانات والأحزاب السياسية، وأنه لا يؤثر فقط على المرشحات والعاملات بالسياسة، ولكنه يؤثر أيضا على أي امرأة تحاول ممارسة حقوقها السياسية أو المشاركة في أي جانب من جوانب الساحة السياسية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية على حد سواء.

كناشطات سياسيات قد تواجه النساء ردود فعل سلبية من عائلاتهنّ وأزواجهنّ، بما في ذلك التهديد بالنبذ أو الطلاق، إذا قررنّ الترشح في الانتخابات، ولا سيما إذا كنّ في مجتمعات معزولة. وأفادت العديد من النساء بأنه يتم تجاهل أو رفض قضاياهنّ تحت تصنيفها «قضايا نسائية»، وقد يتعرضنّ لشتائم ذات علاقة بنوعهنّ الاجتماعي - على سبيل المثال: قد يوصفنّ بأنهن «مزعجات» أو «يكثرنّ الكلام» من أجل إسكاتهن.

كناخبات قد تتعرض النساء للعنف من أجل منعهنّ من التصويت أو اجبارهنّ على التصويت بطريقة معينة أو لمرشح معين. النساء العاملات في الهيئات الانتخابية والمنتدبات للأحزاب السياسية في اللجان الانتخابية، أيضاً عرضة للتهديدات أو الإكراه أو الاعتداء.

كمرشحات في الانتخابات قد تواجه النساء ردود فعل سلبية من أسرهن وأزواجهن، بما في ذلك التهديد بالنبذ أو الطلاق. وقد يواجهنّ أيضا تخريبا لمواد حملاتهنّ الانتخابية، والاغتيالات الشخصية من المعارضين خارج الأحزاب السياسية وداخلها، والتهديد بالاغتصاب، وذلك بهدف الحد من طموحهنّ السياسي. وكمسؤولات تم انتخابهن أو تعيينهن، قد يتعرضن لضغوط من قبل زعماء الأحزاب أو أفراد أسرهنّ للتخلي عن مقاعدهنّ لصالح بدلاء من زملائهن الذكور. أو قد يواجهنّ ظروف عمل معادية داخل الهيئات التشريعية أو المجالس المحلية، بما في ذلك التحرش الجنسي، والتغطية الإعلامية المتحيزة أو غير المتكافئة، والانتهاك الجنسي على وسائل الإعلام التفاعلي بهدف تهميشهنّ وجعل عملهنّ أقل فعالية.

وبعد الانتخابات تظل المرأة المنتخبة عرضة لتهديد العنف. الاتحاد البرلماني الدولي أنشأ لجنة لحقوق الإنسان في عام ٦٧٩١ للتحقيق في انتهاك حقوق الإنسان للمسؤولين المنتخبين. درست لجنة الشكاوى على مر السنين حالات في أكثر من ٠٠١ دولة حيث تم فحص ٠٢٣ حالة برلمانية من ٢٤ دولة في عام ٥١٠٢، منها ٧٣ امرأة.[18] شملت الشكاوى حالات استبعاد بدون مبرر من المكاتب السياسية والاعتقال التعسفي وتقييد حرية التعبير والقتل والتعذيب والخطف. كل هذه الأعمال متسقة مع تجارب النساء في جميع أنحاء العالم، للحد من مشاركتهنّ السياسية وحرمانهنّ من التمثيل الفعال في المجالس المنتخبة. وفي دراسة حديثة أجراها الاتحاد البرلماني الدولي، أفاد ما يقرب من ٢٨ في المائة من البرلمانيات اللواتي شملتهن الدراسة الاستقصائية بأنهن تعرضن للعنف النفسي بشكل أو بآخر، وأفاد ٢٣ في المائة بأنهنّ تعرضنّ على الأقل لإحدى أعمال عنف اقتصادي، وأفاد ٥٢ في المائة منهنّ عن تعرضهنّ لأعمال عنف بدني، وأفاد ١٢ في المائة بأنهن تعرضنّ لأعمال عنف جنسي.[19]

ماهي أشكال العنف؟

العنف الذي يهدف للسيطرة على المرأة أو إيقاف مشاركتها في الحياة السياسية يأخذ أشكالاً مختلفة، وموجود في الحياة العامة والخاصة، بما في ذلك الأماكن العامة «المحمية»، مثل الأحزاب السياسية والبرلمان.[20] أعمال العنف هذه تعمل على منع النساء، فرادى وجمعاً، من ممارسة التعبيرعن أنفسهنّ بطريقة حرة وغير مقيدة. وخلافاً لأشكال أخرى من العنف الانتخابي أو السياسي التي تكون عادة من قبل المعارضين السياسيين، فأن مرتكبي العنف ضد النساء في الحياة السياسية قد يشملون أيضاً أسرة المرأة وأصدقائها وأعضاء حزبها السياسي وزعماء المجتمع ورجال الدين وقوات أمن الدولة والشرطة وغيرهم. أيضا يمكن لوسائل الإعلام لعب دور مؤثر في ارتكاب العنف، سواء من خلال تقاريرها الخاصة أو من خلال نشر رسائل عنفية حول النساء الناشطات سياسياً أو استخدام مصادر غير مؤكدة.

سياقات وثقافات مختلفة تخلق مجموعة من الأساليب المختلفة التي تعمل على ترهيب أو استبعاد المرأة أو نزع شرعيتها في الحياة السياسية. ولكن شكاوى النساء الناشطات سياسياً حول أشكال العنف التي تتعرض له عادةً تقع ضمن فئات مشتركة والتي تعرف كأذى **نفسي** أو **جسدي** أو **جنسي** أو **اقتصادي**.

العنف النفسي يشمل السلوك العدائي أو التعسفي الذي يعمل على إخافة و/أو الحاق ضرر معنوي بالضحية. ففي الحياة السياسية تتلقى النساء تهديدات عنفية على المستوى الشخصي أو الجسدي وتتعرض للابتزاز تحت ضغط التهديد بتشويه سمعتها ومكانتها في المجتمع. على سبيل المثال هناك دراسات حول العنف ضد المرأة في الانتخابات تشير إلى أن العنف

النفسي قد يكون مسلطا بشكل خاص على الناخبات والمرشحات والنساء العاملات في الأحزاب السياسية.[21] وهناك عنف نفسي يمارسه أزواج الناشطات سياسياً بشكل خاص، وهو التهديد بالطلاق لمنعهنّ من العمل السياسي أو حتى التصويت أو لاجبارهنّ على الإدلاء بأصواتهن الانتخابية لمرشحين محددين. التهديد بالقتل أو الاغتصاب أو المقاطعة الاجتماعية أو المطاردة أو التحرش، وكلها أمثلة لهذا النوع من العنف.

أنماط سوء المعاملة والمضايقات أنتجت عنفاً نفسياً يرمي إلى نزع الشرعية عن النساء في العمل السياسي، من خلال تقويض كفاءتهنّ والحض ضد آرائهنّ في المجال السياسي، مما يؤثر سلباً على الطريقة التي ينظر بها إليهن. فمثلاً تقطع الميكروفونات عن النساء لمنعهنّ عن الحديث أو المشاركة في الحوار في قاعات البرلمانات أو الاجتماعات الحزبية بغرض اسكاتهنّ تماماً، وتقاطعهنّ تعليقات مستهزئة لأنهن نساء وحديثهن يعتبر غير مهم. واحياناً أخرى أعضاء الأسرة من الذكور يمنعون إناث الأسرة عن التصويت أو يصوتون بالنيابة عنهنّ. وتهدف كل هذه الأعمال لإثبات، بصورة مباشرة، أن المرأة ليست كفوءة بما فيه الكفاية للمشاركة في العمليات الديمقراطية أو التعبير عن نفسها أو القيام بعملها في المجال السياسي. وتسعى هذه الأفعال لإضعاف المرأة ولتكريس وضعها في «مكانها» التقليدي في المجتمع الذي قرر لها بناء على نوعها الاجتماعي.

العنف الجسدي يشمل الإصابات التي لحقت أجساد النساء، وكذلك أعمال أذى جسدي نفذت ضد أفراد الأسرة. ومن الأمثلة على ذلك: الاغتيال والخطف والضرب والعنف المنزلي، سواء المصوب تجاه المرأة مباشرة أو تجاه أي من أفراد عائلتها، وذلك بهدف منع المشاركة السياسية للمرأة.

العنف الجنسي هو الأفعال الجنسية ومحاولات الأفعال الجنسية بالإكراه، بما في ذلك العنف اللفظي أو الأفعال الجنسية غير المرحب بها. ومن الأمثلة على ذلك: التحرش الجنسي والاغتصاب والاستغلال الجنسي، مثل إجبار النساء على أداء خدمات جنسية مقابل الفوز بترشيح الحزب. وقد أفادت النساء بأنهن يُلمسنّ أثناء انتظارهن للتصويت، مما يؤدي إلى تجنب التصويت كليا، أو تحفيز أزواجهن أو أفراد أسرهن على منعهن من القيام بذلك. الحياة الجنسية للمرأة في كثير من الأحيان تكون الأكثر تعرضاً للعنف لكونها رمزاً اجتماعياً قوياً، ولذلك التهديد بالإغتصاب والتشكيك بأخلاق المرأة أو هويتها الجنسية هي أعمال شائعة جدا. أفعال العنف ضد النساء أصبحت تستهدف حياة النساء الجنسية بشكل صريح على شبكة الإنترنت وبشكل متزايد للإكراه أو التهديد والتي تعمل على التقليل من شأنهنّ بما ينافي كرامة الإنسان الأساسية.

العنف الاقتصادي هو السلوك القسري الذي يعمل على التحكم ومصادرة الموارد والفرص الاقتصادية. قد تفتقر المرأة للدعم المالي من عائلاتها، مما يعيق أو يمنع بشكل تام ممارستها الأنشطة السياسية أو يحرمها من الحقوق السياسية البسيطة بما في ذلك التصويت في الانتخابات. قد تمنع النساء بشكل منسق ومنهجي من الحصول على الموارد المالية والاقتصادية المتوفرة لنظرائها الذكور. بالرغم من حقها في هذه الموارد بموجب القانون، فأن النساء قد لا تحصل على الموارد اللازمة لحملتها الدعائية الانتخابية أو التنظيم السياسي الروتيني على سبيل المثال. والهدف هنا هو إحباط النساء واجبارهنّ على الانسحاب أو للحد من قدرتهنّ على القيام بعملهنّ على نحو أفضل، مما يؤثر على مكانتهنّ في عيون المواطنين والناخبين، وإلحاق الضرر بتجاربهنّ السياسية.

بالرغم من أن الحملات في أنحاء مختلفة من العالم اضطرت لإدخال مصطلحات بديلة مثل «التحرش السياسي» و«التمييز» لوصف هذه الهجمات غير المادية، إلا أن كل هذه الحالات تصف أشكال العنف ضد النساء الناشطات سياسياً. دراسة أشكال العنف المختلفة هي في الحقيقة في غاية الأهمية في قضية إثبات ظاهرة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، حيث تدل بأنه قد تتعرض المرأة لفعل عنفي أو أكثر في وقت واحد وعلى نحو متزايد.

العنف على المنصات الرقمية

وسائل الإعلام والتقنيات الرقمية، ولا سيما منصات الإعلام التفاعلي، تعمل على تضخيم آثار الإيذاء النفسي عن طريق تهديدات مجهولة وثابتة ودائمة. في حين أن المنصات على الإنترنت هي مساحة مترامية للمواطنين لجمع المعلومات والتعبير عن آرائهم، ويمكن أن تكون ذات أهمية خاصة في مساعدة النساء على التغلب على الحواجز التي تحول دون أن يصبحن ناشطات سياسيا، فبإمكان هذه المنصات أن تصبح منتدى للتضليل وخطاب الكراهية والإساءة والتحرش. ويمكن أن يتولد هذا النشاط من قبل الأفراد والمنظمات العاملة عبر الحدود الوطنية، وغالبا ما تكون هذه الفئات مستندة على أيديولوجيات عرقية أو حصرية مرتبطة بنظم استبدادية. بعضها ذات دوافع سياسية صممت من قبل الدول أو الأفراد أو الجماعات المدفوعة أيديولوجيا للسيطرة على الفضاء السياسي. وغالبا ما تكون هذه الأعمال متأصلة في التمييز ولتشددها آثار مدمرة إذ يقصي النساء، ولا سيما الشابات، بعيدا عن الخطاب السياسي والنشاط على الإنترنت - مما يقوض في نهاية المطاف نزاهة الثقافة والممارسات الديمقراطية.

تبين بحوث حديثة أن النساء يتعرضن بشكل أكبر لهجمات تعسفية على الإنترنت، وأن النساء والرجال يتعرضون للمضايقة عبر الإنترنت بشكل مختلف، وأن العنف على شبكة الإنترنت يمكن أن يؤدي إلى اختيار النساء عدم المشاركة في القيادة أو المناقشات السياسية على شبكة الإنترنت مما يؤدي إلى كبح التعبير عن آرائهن.[22] وعموما فإن الأدوات والمنابر المتاحة على شبكة الإنترنت سهلت بكثير إمكانية مهاجمة شخص ما، إذ يمكّن من القيام بذلك عن بعد ودون الحاجة لمواجهة الشخص بشكل مباشر، وفي كثير من الحالات فانه يمكن «حشد المصادر» لتضخيم عدد الرسائل العنفية وآثارها ضد هذا الشخص وبسهولة. من الصعب ايقاف هذا النوع من العنف أو محاربته. وقد تواجه الضحية تبعات كبيرة تؤثر على حياتها ككل وليس فقط على نشاطها السياسي. انتهاكات الخصوصية على شبكة الإنترنت، مثل الانتقام عبر استخدام المواد الإباحية على صفحات الإنترنت، لا يقتصر تأثيرها الصادم على المرأة الضحية كفرد، بل يطال أثرها السلبي غيرها من النساء في الحياة العامة. وعلاوة على ذلك فأن أمثلة الانتقام على شبكة الإنترنت من خلال استخدام المواد الإباحية وغيرها من الهجمات الرقمية هي في الواقع عداء ثانوي، يتبعه هجوم آخر بإلقاء اللوم على النساء لإثارة هذا العنف، بدلاً عن محاسبة المعتدين ووضعهم تحت طائلة المسؤولية للأعمال التي يقومون بها. الإفلات من العقاب يعمل على تشجيع الجناة، ويثير إحساس المرأة بالانتهاك وبانعدام الأمن، ويثني الكثير من النساء ويذهب بهن بعيداً عن المشاركة السياسية.

ثانياً: لماذا هذا العنف يعد إشكالية؟

جميع أشكال العنف ضد المرأة غير مقبولة. وينبغي أن تكون مصدر قلق لكل فرد يعمل على تعزيز مجتمعات ديمقراطية قوية وشاملة، وعليه؛ يجب ايقاف العنف.

يشكل العنف الذي يؤثر على النساء الناشطات سياسيا تحدياً خطيراً للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي وللحكومات والمجتمعات المحلية. فالعنف لا يقتصر على بلد أو منطقة أو نظام سياسي، ولكنه يظهر في جميع أنحاء العالم. وتبعا للسياقات والخصائص المجتمعية وللاختلافات والفروق الشخصية، النساء تتأثر بشكل مختلف بهذا العنف.

لأنه شكل من أشكال العنف ضد المرأة

الإعلان العالمي للأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد النساء لعام ٣٩٩١ ينص على أن قدرة النساء على تحقيق المساواة

السياسية وغيرها من الحقوق محدودة بسبب العنف. الإعلان المذكور يعرّف بشكل صريح «العنف ضد المرأة» بأنه مجموعة من الاعتداءات المبنية على النوع الاجتماعي والتي يمكن أن تحدث في الفضاء الخاص أو العام، ويعتبر هذا العنف «واحدة من الآليات الاجتماعية التي تفرض على المرأة وضعية التبعية للرجل».[23] أعمال العنف ضد النساء الناشطات سياسيا تشمل جميع جوانب صراع القوى بين الجنسين، ولذلك ينبغي إدخال هذا الحوار في المناقشات والاستراتيجيات للقضاء على العنف ضد المرأة على نطاق أوسع. تأثير نشر تجارب العنف التي خاضتها النساء مثل تجربة الأخوات ميرابال تساهم في رفع مستوى الوعي وفي التصدي والحد من أشكال العنف ضد النساء. فتجربة العنف التي مرت بها الأخوات ميرابال بسبب نشاطهنّ السياسي ضد نظام تروخيو الدكتاتوري في جمهورية الدومينيكان وصولاً إلى الاغتيال في عام ٠٦٩١ أدى إلى إعلان يوم اغتيالهنّ (٥٢ نوفمبر) يوماً عالمياً لمناهضة العنف ضد المرأة.

لأنه ينتهك حقوق الإنسان

العنف ضد المرأة في الحياة السياسية يمثل تحديا أساسيا لفكرة «المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء» المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الإعلان يحفظ الحقوق المدنية والسياسية الفردية في الالتزامات الدولية والتشريعات الوطنية. على سبيل المثال: المادة ١٢ من الإعلان على تنص على أن ١) لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً. ٢) لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد. ٣) إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.[24] لذا الاعتداءات على النساء اللواتي يعملنّ بنشاط لممارسة حقهنّ في المشاركة في الحياة السياسية هي في تناقض مباشر مع حقوق الإنسان للمرأة كفرد.

حقوق النساء ايضاً محمية تحت ظل اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) والتي وقعت عليها ٩٨١ دولة حول العالم. المادة ١ تعرف «التمييز ضد المرأة» بأنه «أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف بالمرأة، على أساس تساوي الرجل والمرأة، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية.[25] وفي الوقت نفسه تنص المادة ٧ على أن الدول يجب أن

تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام. ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية. ج) المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد.[26]

لأنه يضعف الديمقراطية

الديمقراطية مستحيلة دون المشاركة المتساوية والفعالة للنساء واللواتي يشكلنّ نصف عدد السكان تقريبا، والعنف يشكل تهديداً مباشراً لقدرة المرأة على المشاركة في الحياة السياسية بحرية ودون خوف. هناك مجموعة متزايدة من الأدلة التي تبين أن المشاركة السياسية للمرأة ساهمت في تحقيق مكاسب حقيقية للديمقراطية والمجتمع، بما في ذلك زيادة الاستجابة لاحتياجات المواطنين، وزيادة التعاون عبر الأحزاب والمواطنين، والسلام المستدام.[27] [28] [29] من ناحية أخرى فإن استبعاد النساء يقوض كل عمل ديمقراطي. نزاهة الانتخابات تكون موضع شك عندما يتم منع الناخبات من الوصول إلى مراكز الاقتراع، سواء عن طريق الإكراه من قبل الأسرة أو الاستهداف المتعمد من قبل المعارضين السياسيين أو عن طريق التهديدات الإرهابية. وينطبق الشيء نفسه عندما تواجه المرأة ضغوطا للاستقالة بعد أن تم انتخابها شرعاً لموقع سياسي، أو عندما يعمل الآخرون على جعل عمل المرأة في المواقع السياسية والمهام التي انتخبت للقيام بها أكثر صعوبة أو حتى مستحيلة. وبالإضافة إلى ذلك فأن إعاقة عمل المرأة في موقع سياسي منتخب يشكل انتهاكا لحق الشعب في تمثيل عادل للمرشح/ة الذي يختارونه/ا.

كثيرا ما يقال للنساء إن إساءة المعاملة والتحرش بل والاعتداء هو جزء من الساحة السياسية. ويتم تحذيرهن من الكلام، فيلتزمنّ الصمت خوف المخاطرة وأن يوصمن بأنهن زميلات لا يمكن الاعتماد عليهن. عادة لا يتم التسامح مع مثل هذه الأفعال في سياقات أخرى، وهي محظورة صراحة بموجب العديد من الأطر القانونية ومدونات قواعد السلوك في مكان العمل.[30] وينبغي تطبيق نفس التدقيق في سياق مشاركة المرأة في القطاع السياسي، الذي ينبغي أن يكون مثالا يحتذى به في الدفاع عن الديمقراطية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان لجميع المواطنين.

ثالثاً: كيف يمكن إيقاف هذا العنف؟

العنف ضد النساء في الحياة السياسية هو قضية خطيرة تؤثر على جهود بناء مجتمعات قوية وشاملة وديمقراطية، وتعيق التقدم العالمي نحو المساواة بين الجنسين. كما تشير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥ أنه من أجل بناء مجتمعات قوية وديمقراطية، فلابد من تحقيق المساواة بين الجنسين على مستوى عالمي والعمل على ضمان قدرة النساء والفتيات لمطالبة وممارسة كامل حقوقها بشكل متساو، بما في ذلك حقها في المشاركة الفعالة في جميع جوانب الحياة السياسية الحرة، بدون ترهيب أو تهديد بالعنف. تجارب العنف التي تواجه المرأة في الحياة السياسية ينبغي ألا تكون «تكلفة ممارسة السياسة» كما هو مبرر. في الواقع؛ إقصاء النساء وتعنيفهنّ يحرم المجتمع من منافع الحكم الديمقراطي الشامل والمستقر التي تضفيه المشاركة السياسية للمرأة. لابد من دراسة قضية العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وعرض جميع أشكال أعمال العنف التي تمارس ضد المرأة، ولابد من تحقيق اعتراف على الصعيد العالمي حول هذه الممارسات والتحقيق فيها. وعليه؛ يجب تمكين النساء من التحدث بحرية عن تجاربهنّ السياسية. يجب اتخاذ إجراءات لتخفيف ومنع هذا العنف، ورصده وتوثيقه في حالة حدوثه، والعمل على مساءلة الجناة.

في بعض البلدان بدأت مجموعات من الناشطين والمشرعين وبعض مراقبي الإعلام في وضع استراتيجيات لمعالجة ومكافحة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. وهناك أيضاً مبادرات أنشأها عدد متنام من المنظمات الدولية التي تركز على معالجة هذه القضية على المستوى الإقليمي والعالمي.

صانعو التغيير في جميع أنحاء العالم يعملون على تطوير وتنفيذ أفضل الخبرات والاستراتيجيات، على كل مستوى، لمعالجة هذه الظاهرة. ولكن العمل المشتت والمعزول له تأثير محدود. وبناءً على ذلك؛ يجب تنظيم وتوحيد هذه الجهود لخلق

شبكة من الناشطين/ات والاختصاصيين/ات في مختلف المجالات ومن كافة الفئات الاجتماعية لمعالجة هذه القضية، ومنها على سبيل المثال: المنظمات والناشطين/ات الذين يعملون على تعزيز حقوق المرأة أو مكافحة العنف ضدها أو على وقف المضايقات على شبكة الإنترنت. كل من هذه الجهات تضيف مجموعة من نقاط القوة والقدرات الضرورية والمهمة للعمل على مكافحة العنف ضد المرأة، ولإزالة معوقات مشاركتها الكاملة. وهناك أيضا مبادرات ناشئة من عدد متزايد من المنظمات الدولية، بما في ذلك المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، والاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة ليبرال إنترناشونال، ومنظمة الدول الأمريكية، والأمم المتحدة. جميعها تركز على معالجة هذه المسألة في نطاق عالمي.

في عام ٢٠١٦ أطلق المعهد الديمقراطي الوطني مشروع #ليست التكلفة: وقف العنف ضد المرأة في السياسة، والذي تضمن دعوة عالمية للعمل نحو الاستراتيجيات وأفضل الخبرات التي يجري تطويرها وتنفيذها من قبل صناع التغيير العاملين على كل مستوى في جميع أنحاء العالم، حتى يتسنى للجميع العمل حول هذه القضية والتعلم من التجارب السابقة والبناء على الجهود القائمة. وتحث هذه المبادرة على ضرورة قيام جميع أصحاب المصلحة باتخاذ خطوات لجعل العنف ضد النساء الناشطات سياسيا أمرا غير مقبولا مثل أي شكل آخر من أشكال العنف ضد المرأة.

حددت المبادرة ثلاثة مجالات رئيسة يلزم التغيير فيها:

- توعية أصحاب المصلحة والمواطنين حول هذه القضية، ووضع معايير وقيما جديدة ضد هذا السلوك.
- إنشاء إجراءات على المستوى المؤسسي والوطني لتسجيل الشكاوى والاستجابة لها.
- تقديم الخدمات لمساعدة الضحايا من النساء، ومعاقبة مرتكبي هذا العنف.

إذا التزم جميع أصحاب المصلحة المعنيين باتخاذ إجراءات فعالة معاً، سيتم تعزيز الثقافة والممارسات الديمقراطية، وستتحقق مجتمعات أكثر شمولا وازدهارا ومرونة. يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة لفرص العمل المدرجة في مبادرة #ليست التكلفة في ملحقات هذا العمل.

ممارسو الديمقراطية هم مجموعة رئيسية من أصحاب المصلحة ويتمركزون استراتيجيا لمكافحة هذه الظاهرة من خلال تنفيذ برامج تعالج العنف ضد المرأة في السياسة. وبناء على «فرص العمل» الواردة في مبادرة #ليست التكلفة، تعرض هذه الوثيقة المعلومات اللازمة لكل من موظفي المعهد الديمقراطي الوطني وممارسين آخرين في مجال الديمقراطية بشأن كيفية تصميم وتنفيذ برامج تعالج هذا العنف. وفي هذا الصدد، يأمل المعهد أن يسهل على العاملين على هذه القضية وضع وتنفيذ برامج محلية أو وطنية أو إقليمية من شأنها أن تساعد على زيادة الوعي بالعنف ضد المرأة في السياسة، وتثقيف الجهات المعنية (على سبيل المثال: منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والشرطة، والقضاء أو قوات الأمن، وهيئات إدارة الانتخابات)،

الاعتبارات الشاملة للبرامج

هناك قضايا رئيسة شاملة ينبغي النظر إليها عند وضع أي برنامج يتناول العنف ضد المرأة. وترد أدناه مناقشة لذلك والتي ينبغي استعراضها كجزء من الخطوات الأولى لعملية تصميم البرامج.

١. التعميم مقابل البرامج المستقلة
٢. التركيز على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
٣. تناول قطاع المشاركة السياسية
٤. نقطة بدء البرنامج
٥. نقاط العمل الأساسية لبرنامج وقف العنف ضد المرأة

أولاً: التعميم مقابل البرامج المستقلة

الديمقراطية بدون مشاركة المرأة الفعالة على قدم المساواة أمر مستحيل، حيث تنتج المشاركة السياسية للمرأة مكاسب حقيقية للديمقراطية والمجتمع. وعليه؛ فمن المهم النظر في الفروق بين الجنسين عند صياغة البرامج والأنشطة وتنفيذها وتقييمها بشكل يفيد كلا من النساء والرجال على قدم المساواة، وبشكل يمكن المرأة من تحقيق الإنصاف السياسي اللازم لإرساء ديمقراطيات قوية ومستدامة.

تعميم مفهوم العنف ضد المرأة: يشكل العنف تهديدا مباشرا لقدرة المرأة على المشاركة في السياسة بحرية ودون خوف في جميع القطاعات، بما في ذلك المجتمع المدني والأحزاب السياسية والانتخابات والحكم. ينبغي النظر في هذه القضية في جميع البرامج وليس فقط عندما يكون هناك تركيز خاص على هذه المسألة. وترد أدناه بعض الأسئلة الرئيسية التي ينبغي مراعاتها

عند وضع برامج في العمل الديمقراطي لمساعدة العاملين على هذه المشاريع في نشر الوعي حول العنف ضد المرأة في جميع برامجهم، من ضمنها البرامج غير المكرسة بشكل خاص لمكافحة العنف ضد المرأة.

الأسئلة الرئيسية عند تطوير البرنامج

- ما هي المعلومات حول العنف ضد المرأة المتوفرة محليا أو وطنيا أو إقليميا؟ هل تم جمع أية بيانات يمكن استخدامها في تصميم البرنامج؟ إذا لم تكن هناك بيانات رسمية؛ هل لدى المنظمات (مثل منظمات حقوق المرأة أو جماعات مناهضة للعنف) أدلة موثقة يمكن أن تكون مفيدة؟
- كيف يمكن للعنف ضد المرأة أن يؤثر في قدرة المرأة على المشاركة في هذا البرنامج؟ على سبيل المثال: إذا كان البرنامج يركز على زيادة مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية، كيف يؤثر العنف ضد المرأة على قدرة الشابات على المشاركة؟ وإذا كان الأمر كذلك؛ فكيف يؤثر العنف على مشاركة الشابات؟ ما هي العوامل التي قد تزيد من التحديات أو احتمالات العنف التي تواجهها النساء المشاركات؟ هل يتطلب ذلك دراسة معمقة للعوامل الأخرى التي قد تؤثر على مشاركة النساء السياسية مثل الطبقة الاجتماعية التي تنتمي لها النساء المشاركات أو عرقهن أو إعاقة ما، وما إلى ذلك؟ ما هي الآثار المترتبة على تصميم البرنامج؟
- هل يمكن لهذا البرنامج أن يزيد أو يساهم بشكل غير مباشر أو غير مقصود في زيادة العنف ضد النساء الناشطات سياسيا؟ على سبيل المثال: إذا كان البرنامج يركز على زيادة تفاعل المرشحين مع وسائل الإعلام، فكيف يمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى زيادة إساءة معاملة المرشحات من قبل وسائل الإعلام ومضايقتهن؟ ما الذي يمكن أن يفعله البرنامج للتخفيف من التأثير السلبي المحتمل على المرأة؟ هل هناك أنشطة معينة؛ مثل تدريب وسائل الإعلام والمرشحين، ينبغي إدراجها في البرنامج لضمان عدم حدوث أي ضرر مماثل؟
- ما هي الخطوات التي ينبغي أن يتخذها البرنامج، بما في ذلك محتوى التدريب والموقع والتوقيت وما إلى ذلك، للتخفيف من العواقب العنفية غير المقصودة؟ ينبغي أن يشمل ذلك كيفية معالجة والتخفيف من حدة العنف ضد مشاركة النساء من قبل أفراد أسرهن أو مجتمعاتهن.
- هل العنف ضد المرأة عامل رئيسي في المشكلة أو التحدي الذي يواجهه البرنامج؟ على سبيل المثال: إذا كانت المشكلة تركز على الفساد في الأحزاب السياسية، فكيف تواجه المرأة هذا الفساد؟ هل يتم ابتزاز النساء من أجل الحصول على مزايا جنسية مقابل مراكز السلطة أو الترشيحات؟ إذا كان الأمر كذلك فهذا النوع من الابتزاز هو مثال على العنف ضد المرأة.
- هل الرجال في برامج مماثلة يرتكبون العنف ضد النساء الناشطات سياسيا؟ هل هم على دراية بهذه الظاهرة؟ وإذا لم يكونوا على دراية، فكيف يمكن إدراج ومعالجة هذه القضية في تصميم البرنامج؟

البرامج المستقلة أو المكرسة لتلبية الاحتياجات المحددة للمرأة في إطار عمل ايقاف العنف ضد المرأة، والتي تعمل على رفع مستوى وعي النساء حول تأثير هذه القضية على قدرتهن على المشاركة في السياسة وكيفية معالجتها وكيف يمكنهنّ الدعوة إلى إجراء التغييرات اللازمة. في كثير من الأحيان أعمال العنف ضد النساء الناشطات سياسيا تظل غير مدروسة أو غير معترفا بها، ومخفية عن الأنظار بشكل كبير. ونتيجة لذلك فإن العديد من النساء لا يعترفن بالعنف، حتى عندما يتعرضن له. وعوضا عن ذلك، فأن ضحايا الاعتداء والتحرش تعتقد أن هذه الأعمال هي جزء اعتيادي من طبيعة العمل السياسي. وبالإضافة إلى ذلك تُحذر الضحايا في كثير من الأحيان من الكلام حتى لا ينظر إليهنّ على أنهنّ يفتقرنّ إلى المسؤولية والقدرة التي يتطلبها هذا النوع من العمل. ولذلك فإن البرامج التي تعالج هذه القضية تحتاج إلى تثقيف النساء الناشطات سياسيا لرفع مستوى

وعيهن ولرفض هذه الممارسات ومساعدتهنّ على ايجاد الحلول. ترد أدناه إرشادات تفصيلية عن كيفية القيام بذلك.

ولكن يجب على العاملين على هذا النوع من البرامج المستقلة والمكرسة لمعالجة العنف ضد المرأة الأخذ بعين الاعتبار أنه بالرغم من أن هناك حاجة إلى برامج مستقلة ، إلا أن هذه البرامج بمفردها من المحتمل أن تكون غير كافية لمكافحة هذه الظاهرة. هناك عادة حد لأثرها على الساحة السياسية بشكل عام. لذا ينبغي إشراك مجموعة من الجهات الفاعلة المختلفة لوقف العنف ضد المرأة في السياسة. ولأن أشكال العنف المختلفة غالبا ما تكون متشابكة ومعقدة، فمن المرجح أن يكون للاستراتيجيات المنفردة أثر جزئي أو غير مكتمل. لذلك فمن الضروري اتباع نهج متعدد الأبعاد، يتم تطبيقه ورصده بمرور الوقت، ومن أجل التصدي لمقاومة الاندماج السياسي المتساوي للمرأة. جمع البيانات والمعلومات حول ظاهرة العنف ضد المرأة هو جزء هام من المعالجة. ولأن قضية العنف ضد المرأة لم تكن ذات أهمية تذكر تاريخيا، فإن مجرد جمع ونشر المعلومات والأدلة يمكن أن يكون هدفا استراتيجياً في حد ذاته. بدهي أن جمع المعلومات ليس الحل الوحيد لمعالجة المشكلة، ولكنه خطوة مهمة. يمكن أن تكون المعلومات أداة قوية لإقناع المتشككين في خطورة القضية إذا استخدمت بشكل فعال. تعمل المعلومات على إثبات ودعم التجارب التي عاشتها النساء دون الشعور بالعزلة، وإلقاء الضوء على المسارات والاستراتيجيات الجديدة المحتملة لمعالجة هذا العنف والقضاء عليه تماما.

لأن أشكال العنف المختلفة غالبا ما تكون متشابكة ومعقدة، فمن المرجح أن يكون للاستراتيجيات المنفردة أثر جزئي أو غير مكتمل.

ثانياً: التركيز على المستوى الوطني والإقليمي والدولي

من المهم تحديد ما إذا كان البرنامج سينخرط في هذه المسألة على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي. كل مستوى مهم، ولكن لكل منها أهدافا وأنشطة ونتائج مختلفة للنظر فيها عند تطوير البرنامج. وترد أدناه النقاط الرئيسة المتعلقة بفرص العمل على كل مستوى، ويمكن استخدامها لتوجيه تصميم البرنامج.

المستوى الدولي

يمكن للهيئات والمنظمات الدولية والاتحادات غير الحكومية المساهمة في الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، عن طريق وضع معايير دولية جديدة، والاستفادة من انتشارها على مستوى العالم لزيادة الوعي وتقديم المساعدة التقنية بشأن هذه القضية في مناطق العالم المختلفة. وقد بدأت بعض المؤسسات في اتخاذ خطوات لتسليط الضوء على هذه القضية على مستوى العالم ولكن مازال هناك الكثير من العمل الذي يمكن لهذه المؤسسات القيام به. ويمكن تصميم برامج لتعزيز أو دعم هذه الأعمال إذا كان لهذه البرامج تركيز دولي.

ومن الاجراءات التي يتعين على المؤسسات الدولية اتخاذها: إدراج العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في المعاهدات الدولية الحالية حول العنف ضد المرأة، وحقوق الإنسان، والسلام وإدارة النزاعات، وحقوق المرأة، وغيرها من المعاهدات. واضافة مواد لمعالجة هذه القضية لنص وثيقة السيداو والإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة. اعتراف هذه المعاهدات الدولية (الضمني وغير المباشر) بالعنف ضد المرأة، في الحقيقة، ساهم في إعلان ٥٢ من نوفمبر كيوم عالمي لمكافحة العنف ضد المرأة الذي يحيي الذكرى السنوية لاغتيال الأخوات ميرابال في جمهورية الدومينيكان لنشاطهنّ السياسي ضد نظام تروخيو الدكتاتوري.

كما يمكن للمؤسسات الدولية تسهيل تبادل المعلومات والاستراتيجيات التي تهدف إلى مكافحة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية بين الحكومات و/أو المنظمات الإقليمية غير الحكومية، ولا سيما بين أعضاء المؤسسات والجمعيات. التجمعات

الدولية وطلبات المساعدة التقنية توفر فرصة لوضع هذه القضية في الأجندة، وتحث وتشجع تبادل الممارسات الفعّالة ومواصلة تحسين وتوسيع قاعدة البيانات والمعلومات حول هذه القضية. يمكن للمؤسسات الدولية والإقليمية أن تزيد من أثر هذا العمل الجماعي.

كثيرا ما تعقد هذه المؤسسات اجتماعات دولية لمعالجة مواضيع مثل مشاركة المواطنين أو الانتخابات أو الحكم أو العنف ضد المرأة. يمكن إدراج موضوع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في جدول أعمال هذه الاجتماعات. توفر مثل هذه اللقاءات فرصة لتوعية المتخصصين وذوي العلاقة بشأن الحاجة لمعالجة مشكلة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وتعمل أيضاً على تكثيف وتعميق الجهود المبذولة نحو مكافحة هذا العنف.

استخدام حقائق وبيانات لرفع الوعي: إجراءات المقررين الخاصين للأمم المتحدة

بإمكان المؤسسات الدولية أن تعمل مع بعضها البعض وشركائها للتركيز على العنف ضد المرأة في السياسة في عملهم، لا سيما عندما يختص عمل المنظمة في المسائل المتعلقة بالحكم الديمقراطي، والمجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والنزاهة الانتخابية أو حقوق الإنسان في صفوف البرلمانيين. فعلى سبيل المثال: المقررون الخاصون المعينون من قبل الأمم المتحدة للبحث في العنف ضد النساء والفتيات عملوا على مدى العقود الماضية تحت منظومة الأمم المتحدة لتقديم التقارير المستندة على ادلة قوية والقيام بعرض معياري للجوانب الهامة لتجارب النساء مع العنف، والدفع بالعمل على معالجة هذه القضية باستخدام الحقائق التي تتضمنها هذه التقارير. العنف ضد النساء والفتيات أصبح قضية سياسية رئيسة، ونطاق القضية المعترف به اتسع ليشمل على سبيل المثال العنف المنزلي والعنف الجنسي أثناء الصراعات والحروب. ويمكن لهذه الجهود أن تتكثف لتشمل العمل على مكافحة العنف ضد النساء الناشطات سياسياً، من خلال إدراج هذه القضية ضمن الموضوعات التي يبلغ عنها المقرر الخاص للأمم المتحدة حول العنف ضد المرأة في التقارير السنوية. وهذا النوع من العمل سيكون مثالا عالميا يحتذى به، وسيمكن جهات العمل الأخرى التي تعمل على دراسة ومعالجة هذه القضية من استخدام هذه الحقائق في عملها بشكل أكثر فعالية ومدروس. بعد مؤتمر #ليست التكلفة الذي عقده المعهد الديمقراطي الوطني في آذار/مارس ٢٠١٦ والفعاليات اللاحقة التي عقدها المعهد، بدأ المقرر الخاص في دراسة الكيفية لجعل الآليات القائمة أكثر فعالية.

المستوى الإقليمي

بإمكان المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية دعم وتعزيز وتوسيع جهود المنظمات العاملة على المستوى الدولي لمكافحة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، من خلال جلب الانتباه لهذه القضية على المستوى الإقليمي، واستخدام آليات عمل تتلاءم مع طبيعة إقليمها بشكل خاص. تقدمت بعض المناطق أكثر من غيرها في تطوير حوار إقليمي، وبغض النظر عن مدى التقدم الذي أحرزته هذه المناطق الإقليمية، فإنه بإمكان الجهات الفاعلة على هذا المستوى من العمل إضافة قيمة هامة لهذه الحوارات من خلال البحث في العوامل المشتركة والروابط التاريخية للبلدان في نفس المنطقة. وبالتالي يمكن للآليات والمبادرات الإقليمية أن تلعب دوراً مهماً في دعم الجهود المحلية والوطنية الرامية إلى مكافحة العنف وفرض عقوبات على الجناة. ويمكن أيضا أن تستفيد البرامج الوطنية و/أو الدولية من إشراك المؤسسات الإقليمية، والعمل معها.

قد تتاح للمؤسسات الإقليمية الفرصة لإدراج العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في الأطر الإقليمية، مثل الاتفاقيات والإعلانات حول العنف ضد المرأة، وحقوق الإنسان والسلام والنزاعات المسلحة، وحقوق المرأة. ويمكنها أيضاً دعوة الهيئات والمكاتب الإقليمية مثل اللجان العاملة في شؤون المرأة ومحاكم حقوق الإنسان للاعتراف والالتزام بمعالجة مشكلة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك وضع الجناة تحت المساءلة كلما كان ذلك ممكنا.

استخدام الاتفاقيات الحالية: إجراءات منظمة الدول الأمريكية

اتخذت العديد من المؤسسات الإقليمية إجراءات للدعوة إلى مكافحة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية من خلال وصف القضية وادانتها. في كثير من الأحيان تجد هذه المؤسسات أنه من الأفضل العمل ضمن الأطر القائمة حالياً التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة العنف ضد المرأة من أجل ضمان التأثير على نطاق أوسع. ومن الأمثلة على ذلك اعتماد منظمة الدول الأمريكية (OAS) في عام ٤٩٩١ في بيليم اتفاقية بارا التي تدعو إلى إنشاء آليات لحماية المرأة من العنف. وفي أكتوبر ٥١٠٢ اعتمدت منظمة الدول الأمريكية إعلانا للمتابعة في الاتفاقية واضافت لها إدانة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية بشكل محدد وصريح. يحث هذا الإعلان الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات لحماية المرأة في الحياة السياسية من العنف، ويخدم غرضاً مهماً في رفع مستوى الوعي حول هذه القضية في المنطقة.

وتتاح للمؤسسات الإقليمية أيضا الفرصة لإنشاء البروتوكولات الإقليمية أو منظومة عمل لتقديم التوجيه للأحزاب السياسية و/أو البرلمانات الوطنية بخصوص معالجة هذه القضية، على سبيل المثال: عن طريق وضع «قواعد سلوك» معينة أو تشريع للتقنين إزاء الجرائم وتحديد العقوبات على الجناة. وبناءً على هذه البروتوكولات والمنظومات فبإمكان المؤسسات المحلية أن تصمم قوانينها أو تشريعاتها وفقا لأفضل الممارسات الموضحة في النموذج وتعديلها حسب احتياجاتها الخاصة. فعلى سبيل المثال: دعت منظمة الدول الأمريكية خبراء إلى وضع قانون نموذجي يدين ويجرم العنف ضد المرأة. وبمجرد الموافقة على وثيقة المنظمة، يمكن للدول الأعضاء استخدامها كنموذج لاتخاذ إجراءات تشريعية عند العنف ضد المرأة.

مثل المؤسسات الدولية يمكن للمؤسسات الإقليمية تسهيل تبادل المعلومات والاستراتيجيات لمكافحة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية بين الحكومات و/أو منظمات المجتمع المدني على المستوى الإقليمي. استخدام اللقاءات الإقليمية وطلبات المساعدة التقنية (مثل بعثات مراقبة الانتخابات) لإتاحة الفرصة لوضع هذه القضية في جدول الأعمال، والعمل نحو تمكين وتشجع تبادل الخبرات الفعّالة. تتيح هذه اللقاءات فرصة لتوعية الخبراء وأصحاب المصلحة في المنطقة بضرورة معالجة هذه القضية.

وعلى نطاق أوسع يمكن للمؤسسات الإقليمية أن تعمل مع بعضها البعض للتركيز على العنف ضد المرأة في السياسة، ولا سيما عندما يركز عمل هذه المنظمات على المسائل المتعلقة بالحكم الديمقراطي، والمجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والنزاهة الانتخابية، وحقوق الإنسان للبرلمانيين. وفي سياق هذا التعاون يمكن للمؤسسات استقطاب الخبراء وتبادل البيانات والوثائق والخبرات والتحديات، بهدف البناء على عمل المنظمات الأخرى والتعلم من تجاربها مما يضاعف من تأثير هذا العمل الجماعي. التعاون مع الجهات الفاعلة القائمة في مناطق أخرى قد يكون مثمرا بشكل خاص للتفكير بطرق جديدة في المشكلة والحلول الممكنة.

المستوى الوطني

هناك مجموعة متنوعة من الخيارات للبرامج على المستوى المحلي أيضا. ويمكن للبرامج أن تركز على معالجة العنف ضد المرأة من خلال إحداث تغيير داخل الحكومات الوطنية أو المحلية، أو يمكن أن تهدف إلى إحداث تغيير داخل مؤسسة أو عملية سياسية معينة، كالاحزاب السياسية أو الأنتخابات.

الحكومات الوطنية والمحلية كوكلاء للدولة تقع على عاتقها مسؤولية تعزيز حقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية لجميع المواطنين/ات وحمايتهم/نّ، وكذلك ضمان المعالجة العادلة لضحايا مختلف أشكال العنف. يمكن للحكومات أن تعالج هذه القضية من خلال اتخاذ موقف علني ضد العنف تجاه المرأة في الحياة السياسية، وتطوير آليات لدعم الضحايا ووضع الجناة تحت المساءلة القانونية. بعض البلدان بدأت في الاتجاه نحو التشريع لمعالجة هذه القضية،[31] وبعض الرؤساء السابقين لوزراء

الحكومات ومجالس الوزراء تحدثوا حول مشاكل التمييز على أساس الجنس والنوع الاجتماعي وعن أعمال العنف الموجهة تجاه النساء في العمل السياسي. ولكن، بشكل عام، ماتزال الحكومات في جميع أنحاء العالم حتى الآن بطيئة في تناول قضية العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.[32]

بإمكان الحكومات الوطنية والمحلية شن حملات لمنع العنف ضد المرأة في العمل السياسي، ومعالجة آثاره والمعاقبة على اقترافه، ويمكن لممارسي الديمقراطية دعم هذه الحملات. البرامج الوطنية قد تسهم في دعم المجتمع المدني للدفع من أجل التغيير داخل المؤسسات السياسية أو الحكومية. تشغل المؤسسات والمنظمات الوطنية موضعا يسمح لها بمواصلة تحسين أو توسيع الجهود المكرسة لمكافحة العنف، ويمكنها في كثير من الحالات القيام بجمع البيانات والمعلومات عن هذه الظاهرة والاستفادة منها بعد ذلك كأداة هامة ومؤثرة للتغيير. وترد إرشادات إضافية أدناه حول النهج الذي يمكن لهذه الجهات اتباعه.

العمل على المستوى المحلي: التشريعيات

أقر البرلمان البوليفي في عام ٢١٠٢ القانون رقم ٣٤٢: قانون مكافحة التحرش والعنف السياسي ضد المرأة. هذا القانون التاريخي هو واحد من القوانين الأولى والوحيدة التي تهدف على وجه التحديد إلى تجريم العنف ضد النساء الناشطات سياسيا. سبق صدور هذا القانون عقد من العمل المكرس من قبل ناشطي المجتمع المدني والسياسيات من النساء، بما في ذلك رابطة المستشارات البوليفيات (ACOBOL). يعاقب القانون الأفراد الذين يضغطون أو يضطهدون أو يضايقون أو يهددون النساء المنتخبات أو المرشحات أو النساء اللائي يمارسن وظائف عامة. وينص القانون على عقوبات، بما في ذلك أحكام بالسجن وعواقب جنائية أخرى، لأولئك الذين تثبت إدانتهم في قضايا العنف ضد المرأة. ومازالت المناقشات بشأن القانون مستمرة، ولا سيما في ما يتعلق بصعوبات التنفيذ وإقرار الإجراءات اللازمة لتنفيذ القانون والعمل مع أصحاب المصلحة.

تحديد نوع التدخل المناسب

- ما هو الأثر الذي يهدف البرنامج إلى تحقيقه؟ وهل يركز البرنامج على إجراء إصلاحات على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي؟
- هل يحاول البرنامج تغيير المعايير الدولية من خلال رفع مستوى الوعي حول العنف ضد النساء والتثقيف حول هذه الظاهرة؟ أو هل يهدف البرنامج إلى تغيير القوانين أو التغيير في المؤسسات لمعالجة هذه القضية؟
- إذا كان البرنامج يهدف إلى إحداث تغييرات قانونية أو مؤسسية؛ هل يركز على مؤسسات محلية أو إقليمية أو دولية؟
- هل يحتوي البرنامج آليات قائمة لمكافحة العنف ضد المرأة؟ فعلى سبيل المثال: توجد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي آليات إقليمية ومحلية محددة التي يمكن البناء عليها أو أخذها في الحسبان في البرامج المستقبلية.

ثالثاً: تناول موضوع المشاركة السياسية

يحدث العنف ضد المرأة في جميع القطاعات السياسية: المجتمع المدني والأحزاب السياسية والانتخابات والبرلمانات. ويؤثر على النساء الناشطات سياسيا بغض النظر عن أدوارهن، سواء كناشطات أو قياديات في المجتمع المدني أو في الأحزاب السياسية أو ناخبات أو مرشحات للمناصب المحلية أو الوطنية. كما أن أشكال هذا النوع من العنف تختلف باختلاف الجهات، فعلى سبيل المثال، في بعض الحالات، النساء الناشطات سياسيا تتعرض للإساءة النفسية مهما كانت أدوارهن. ولكن اختلاف القضايا التنظيمية والسياقية في كل القطاعات السياسية الأربعة المذكورة أعلاه يتطلب نهجا مركزا لمعالجة مشكلة العنف والحواجز التي يخلقها لمشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة. والطريقة التي تتجلى بها أعمال العنف يمكن أن تختلف اختلافا كبيرا بين هذه القطاعات، بما في ذلك من هم مرتكبو العنف، ونوع العنف المستخدم، وما هو هدف هذا العنف وأثره، والأهم من ذلك ما هي الحلول المحددة لمعالجة هذا العنف. ولذلك؛ من الضروري أن نكون واضحين بشأن القطاع أو القطاعات التي يهدف البرنامج إلى معالجتها في مرحلة التصميم. وهناك عوامل أخرى قد تؤثر على عملية وضع برنامج ما، بما في ذلك تفضيلات المانحين والتمويل المتاح، فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار احتياجات البلد الحالية وما هو قابل للاستمرار وذات صلة. هذه العوامل ستناقش لاحقا في هذه الوثيقة.

بعض الحالات تتطلب التركيز الاستراتيجي على جميع جهات المشاركة السياسية، وفي حالات أخرى أو في بلدان أخرى قد يكون من الأفضل التركيز على جهتين أو ثلاث أو وضع برنامج قوي خاص لكل جهة بشكل منفرد.[33] وسيكون لهذا الاختيار أثر مباشر على تصميم البرنامج، فالبرامج المتعددة الجهات تتطلب نهجا مختلفا من البرامج التي تستهدف جهة واحدة. ولكن لأن العنف ضد المرأة يشكل عقبة كبيرة أمام مشاركة النساء مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع الجهات السياسية، فينبغي بذل جهد لزيادة الوعي لدى جميع أصحاب المصلحة في بداية أي برنامج، حتى لو كان له تركيز على جهة معينة دون أخرى. ويمكن القيام بذلك من خلال فعاليات مبادرة #ليست التكلفة. ترد إرشادات إضافية لهذا النوع من العمل في جزء لاحق من هذه الوثيقة.

الأسئلة الرئيسة التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند وضع تصميم برنامج يهدف لإيقاف العنف ضد المرأة:

- هل هناك مؤشرات واضحة حول العنف التي تتعرض له النساء في جهة سياسية معينة تتطلب الحاجة إلى البرمجة المستهدفة؟
- هل تشارك النساء بشكل كبير أم بشكل محدود في جهة سياسية معينة؟ وإذا كانت المشاركة بشكل كبير؛
- هل يتطلب ذلك تركيز العمل في هذه الجهة بسبب رد الفعل العنفي المحتمل بسبب زيادة مشاركة المرأة؟
- هل شهدت الساحة السياسية زيادة مفاجئة في عدد النساء المنتخبات بسبب تنفيذ الكوتا النسائية لأول مرة؟
- وهل أثر ذلك في زيادة عدد حالات العنف ضد المرأة في قطاع معين والحاجة لمعالجتها؟
- هل هناك حدث سياسي مثل انتخابات أو استفتاء دستوري يستلزم التركيز على معالجة أثر العنف على تمكن المرأة من المشاركة على قدم المساواة؟

رابعاً: نقطة بدء البرنامج

ينبغي أن يعكس نهج البرامج مستوى فهم قضية العنف ضد النساء في السياسة والجهود المبذولة للتصدي لها في بلد أو منطقة بعينها. وعلى الرغم من أنها ليست ظاهرة جديدة، فإن مسألة العنف ضد النساء الناشطات سياسيا هي مفهوم جديد نسبيا لمعظم المؤسسات والجهات الفاعلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. هناك اختلافات واسعة في جميع أنحاء العالم حول الوعي بقضية العنف والإجراءات المتخذة لمكافحته. وفي بعض البلدان أو المناطق لا يعترف بقضية العنف ضد المرأة بوصفها تحديا خطيرا يهدد حقوق المرأة كما يؤثرفي مدى قوة الديمقراطية فيها. وفي أماكن أخرى هناك وعي كبير وحتى تشريعات إقليمية ووطنية للتصدي لهذه الظاهرة كما هو الحال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. قبل وضع برنامج لمعالجة العنف ضد المرأة، يجب على العاملين في تصميم البرامج تقييم هذا السياق وتحديد نقطة البدء المناسبة في خطة عمل البرامج.

- هل هناك أية منظمات للمجتمع المدني؟ وهل هناك تحالفات بين هذه المنظمات أو أية تحالفات أخرى تعمل على مكافحة العنف ضد النساء الناشطات سياسيا؟[35]
- هل هناك قانون أو آلية قانونية تعالج العنف ضد المرأة في السياسة في إطار هذا البلد؟
- هل يوجد قانون في البلد يتناول العنف القائم على النوع الاجتماعي يذكر/يشمل العنف ضد المرأة؟
- هل هناك قانون أو آلية قانونية في البلد تعالج العنف القائم على النوع الاجتماعي تذكر/ تشمل العنف ضد المرأة؟
- هل تعالج أية مؤسسات سياسية (مثل هيئات إدارة الانتخابات أو البرلمانات) قضية العنف ضد المرأة في لوائحها وعملياتها؟

- هل هناك مجموعات محلية لمراقبة الانتخابات تعمل على جمع بيانات حول العنف ضد المرأة؟
- هل تم جمع أية بيانات عن قضية العنف ضد المرأة بشكل عام أو ضمن قطاع سياسي معين من قبل بلد أو هيئة إقليمية أو دولية؟[36]
- هل هناك أية تقارير من وسائل الإعلام بشأن قضية العنف ضد المرأة؟
- هل تم اتخاذ أية إجراءات قانونية تتعلق بهذه القضية؟

خامساً: نقاط العمل الأساسية

هناك ثلاثة إجراءات رئيسية ينبغي اتخاذها في البرامج التي تحاول التصدي للعنف ضد المرأة، سواء كان تركيزها إقليما أو دوليا، وسواء كانت منفردة أو متعددة القطاعات، وسواء كان العنف ضد المرأة هو التركيز الوحيد أو ضمن برنامج واسع النطاق:

- الالتزام بأهداف **#ليست التكلفة: مبادرة وقف العنف ضد المرأة في السياسة** (متوفرة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية).
- دعم الضحايا في تعبئة الاستمارة الإلكترونية التي أطلقها المعهد الديمقراطي الوطني للإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة في السياسة. (الاستمارة متاحة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية)
- العمل على إجراء بحوث قوية بشأن هذه الظاهرة، والرصد والتقييم بشكل مكثف، من أجل فهم أفضل لما هو فعال في مكافحة هذا العنف.

الإبلاغ عن أحداث العنف ضد المرأة

تتيح استمارة المعهد الديمقراطي الوطني الإلكترونية الإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة في السياسة. أطلق المعهد هذه الاستمارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لإتاحة الفرصة لكل من النساء والرجال في جميع أنحاء العالم أن يقدموا تقارير إلكترونية عن العنف ضد النساء الناشطات سياسيا بشكل آمن. ويعمل المعهد على إيصال هذه المعلومات والشهادات المقدمة إلى مكتب مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالعنف ضد النساء والفتيات. ويبحث المقرر الخاص في هذه التقارير، بعد ذلك، لتحديد اتجاهات وأنماط العنف ضد المرأة في السياسة، من أجل وضع تقرير موضوعي يعمل على تحليل هذه الحالات، بهدف بناء قضية يمكن أن يتناولها المقرر الخاص مباشرة. بني هذا العمل على الطلب الذي طرحته وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت من المجتمع الدولي في مؤتمر #ليست التكلفة الذي أقيم في مارس ٢٠١٦. يهدف هذا العمل إلى معالجة النقص الحرج في البيانات والمعلومات المتوفرة حول هذه الظاهرة وزيادة الوعي على مستوى العالم بخطورة هذه القضية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع www.ndi.org/incident-report.

هناك عدة إجراءات إضافية يمكن إدراجها في أي نهج برمجي. وينبغي إدراجها بدرجات متفاوتة وبطرق مختلفة، اعتمادا على تمويل ونقاط عمل البرنامج وعوامل أخرى، باعتبارها ضرورية لمعالجة هذه القضية.

أولا يمكن للبرامج أن **تحدد وتعمم** مفهوم «العنف ضد المرأة في السياسة» لإعطاء اسم لهذه الأفعال وزيادة الوعي بشأن القضية على المستوى الدولي والوطني والمحلي. وينبغي أن تؤكد هذه البرامج على عدم النظر إلى هذه السلوكيات بوصفها «تكلفة ممارسة السياسة» حيث يجب اعتبارها أعمالا تسعى لمنع المشاركة السياسية للنساء لكونهن نساء واعتبارها انتهاكا

البحوث في ساحل العاج (كوت ديفوار)

للبحوث وجمع البيانات أهمية كبيرة في إحراز تقدم في هذه القضية. فعلى سبيل المثال في أعقاب أعمال العنف التي جرت في كوت ديفوار في فترة ما بعد الانتخابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، أجرت بعض المجموعات بحوثا موضوعية عن آثار ذلك العنف. بالرغم من أن هذه البحوث لم تركز على آثار العنف على المرأة ومشاركتها السياسية إلا أن إحدى المنظمات المحلية لحقوق المرأة (منظمة المرأة العاملة في كوت ديفوار OFACI) أجرت بحوثا ركزت على كيفية استهداف النساء وتأثرهن بالعنف الذي عقب الانتخابات. أطلقت المنظمة تحقيقا بشأن المرأة في ٦١ تجمعا محليا، مستخدمة مسحا لتحديد مدى وعواقب العنف ضد المرأة بعد الانتخابات.

نجحت المنظمة في تحديد أنواع العنف الرئيسة التي تتعرض لها النساء وأعداد الضحايا في بعض المواقع التي تأثرت أكثر من غيرها. وبعد جمع البيانات ونشرها اتبعت المنظمة استراتيجيات للدعوة إلى تحقيق العدالة ضد مرتكبي العنف وحماية المرأة من العنف مستقبلا، بما في ذلك تقديم توصيات إلى السلطات لتنظيم دورات تدريبية للنساء والمجتمعات المحلية والسلطة القضائية وجماعات مراقبة الانتخابات قبل الانتخابات القادمة. كما تمكنت المنظمة من مساعدة بعض الضحايا من النساء اللواتي طلبنّ المساعدة، ومساعدتهنّ في الحصول على العلاج الطبي ومرافقتهن في المحكمة.

خطيرا للقواعد الدولية والقوانين الوطنية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ويمكن لنهج البرامج أيضا أن يزيد الوعي بطبيعة الظاهرة في كل أنحاء العالم، مشددة على أن العنف ضد المرأة في السياسة ليس ظاهرة تقتصر على قطر أو إقليم واحد من العالم. وعلى الرغم من أن أعمال العنف قد تختلف من بلد أو إقليم لآخر فإن جميعها لديها توجها مشتركا يتمثل في تقييد ومراقبة المشاركة السياسية للمرأة. ترد إرشادات إضافية بشأن الأنشطة الرئيسية التي يمكن إدراجها في البرامج في الجزء الخاص بالتعليم والتوعية. بالإضافة إلى العمل على زيادة الوعي فيمكن للبرامج أن **تضع مؤشرات وتجمع بيانات** عن مدى انتشار العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وشكله وتأثيره.

إذ يسهم الافتقار إلى البيانات في إنكار هذه المشكلة، ولكن الإحصاءات ودراسات الحالات النوعية يمكن أن تدعم الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة وتوضيح أثرها على المرأة والسياسة والمجتمع. ويمكن القيام بذلك من خلال إدراج البيانات المتعلقة بالعنف السياسي في إطار الدراسات وقواعد البيانات الدولية القائمة المتعلقة بالعنف ضد المرأة. ويمكن للعاملين على هذه القضية على المستوى الإقليمي أو الوطني أو المحلي إضافة هذه المؤشرات إلى البحوث والدراسات الإقليمية القائمة. وستسمح هذه البيانات بمرور الوقت بتقييم الاستراتيجيات لمعرفة أين أحرزت تقدما وما قد يلزم من تدخلات أخرى.

يمكن للبرامج أن تلعب دورا هاما في دعم التواصل بين الناشطين/ات سياسياً ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بمعالجة هذه القضية، سواء على أساس رسمي أو غير رسمي، من خلال توفير الفرص للعمل أثناء التجمعات التنظيمية أو الإقليمية أو التواصل من خلال منصات المنظمة الإلكترونية. وبصرف النظر عن أشكال هذه التجمعات، فيجب الحرص على ضمان حماية النساء المشاركات وخصوصيتهنّ من أي رد فعل عنفي أو انتهاك سرية العمل. وبالإضافة إلى ذلك يمكن للبرامج أن تنظر في توافر التدريب للنساء حول كيفية التصدي لأعمال العنف ضد المرأة في مجال السياسة والتخفيف من حدتها، بما في ذلك كيفية المواجهة والاستجابة الفعالة للهجمات الشخصية والهجمات على الإنترنت. وقد يكون من المفيد أيضا توفير التدريب للرجال لزيادة الوعي بالأدوار التي يمكن أن يلعبوها في إيقاف العنف أو التصدي له. وعموما؛ ينبغي أن تشمل البرامج التي تعالج العنف ضد المرأة في مجال السياسة كل الجهود الرامية إلى منعه، وحماية الضحايا منه ومعاقبة مرتكبيه. على سبيل المثال: يمكن للبرامج التواصل مع خدمات الضحايا أو المنظمات الداعمة خلال مرحلة تطوير البرنامج ورفع مستوى الوعي حول الخدمات التي تقدمها هذه الجهات لضحايا العنف أو إحالة الضحايا مباشرة إلى الخدمات حسب الحاجة.

إرشادات البرنامج

إرشادات البرنامج

إن الوعي بالعنف ضد المرأة في السياسة آخذ في التنامي في جميع أنحاء العالم حيث أن المزيد من المنظمات والباحثين يوجهون انتباههم بشكل أكبر إلى الأعمال التي لم يتم الإبلاغ عنها، وبدأت النساء الناشطات سياسيا التحدث علنا عن تجاربهن. يجب أن يعكس الجهد المبذول استيعاب النطاق الكامل لتأثير العنف ضد المرأة وأثره في كل أنحاء العالم. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن العنف قد يختلف من مكان لآخر في نوعه المحدد، والضحايا، والجناة، والتأثير. وقد تعتمد البرامج التي تعالج العنف ضد المرأة على المفهوم الدولي للقضية، ولكنها يجب أيضاً أن تعكس في نهاية المطاف السياقات المحلية في عملها. وفي أي جهد للتصدي للعنف ضد المرأة؛ من المهم جدا فهم المشكلة قبل البت في الحل. وهذا يساعد العاملين بهذا الصدد على تحديد هدف قابل للتحقيق يعالج المشكلة. وعليه فإن هذا الهدف المنشود سيوجههم في اتخاذ القرارات بشأن الاستراتيجية والخطوات اللازمة للنجاح. وينبغي أن تبدأ هذه العملية بتقييم السياق المحلي أو القطري أو الإقليمي الذي سيوجه بقية البرنامج من خلال تحديد العوامل الرئيسة، بما في ذلك نوع العنف الذي يحدث، أين يحدث في معظم الأحيان، ومرتكبيه وضحاياه، وأثره، والمواقف والتصورات التي قد تبرز حوله. ويمكن أن يأخذ التقييم في الاعتبار أيضا المنظمات أو الأفراد الذين يعملون في هذه القضية محليا، مع تحديد ما إذا بالإمكان أن يكونوا حلفاء أو شركاء محتملين.

قاعدة البيانات التي تم إنشاؤها من خلال تقييم شامل لن تساعد البرامج على تسليط الضوء على قضية العنف ضد المرأة والحاجة لمعالجتها وحسب، إنها كذلك تعين العاملين في القضية على رسم الاستراتيجيات الواعدة، ونقاط البدء في العمل، وتحديد الحلفاء المحتملين أو المعارضين، بشكل أكثر فعالية. كما أنها تساعد البرامج على إقناع المشككين والشركاء المحتملين أن العنف ضد المرأة هو مشكلة حالية ذات صلة ويجب معالجتها. وعلى نطاق أوسع؛ فإن كل تقييم، حتى لو كان صغيرا في نطاقه، يشكل إضافة هامة لعملية بناء فهم دولي لهذه القضية. وفي نهاية المطاف، لن يؤدي التقييم إلى جعل البرامج أقوى وأكثر فعالية على المدى القصير فقط، بل سيعزز أيضا تأثيرها واستدامتها على المدى الطويل.

هناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن تكييفها لمواجهة العنف ضد المرأة، بمجرد الانتهاء من التقييم واستخدامه لرسم المشهد الحالي الذي سيستهدفه البرنامج. وينبغي أن يتحقق الاختيار الذي يتبناه أي برنامج بالتحديد الأولي للمشكلة وتحديد الموارد التي قد تكون متاحة أو ممكنة الاستخدام. وبغض النظر عن طبيعة النهج الذي يتبعه أي برنامج فلابد أن يبني عمله على دراسة أولية للظاهرة، وتحديد الموارد التي قد تكون متاحة للاستخدام في معالجتها. وستتيح الإرشادات التالية للعاملين

في هذه البرامج تحديد وتنفيذ الاستراتيجية أو الاستراتيجيات التي ستكون أكثر فعالية، من خلال كل خطوة من الخطوات المذكورة أعلاه، ومن خلال عملية التقييم والبحوث، وباستخدام هذا البحث لصياغة خطة عمل، والدعوة إلى التغيير، وإشراك الحلفاء الرئيسيين في الجهود. يقدم هذا القسم إرشادات أكثر تفصيلا عن الخطوات والمعلومات التي ينبغي النظر فيها لأي برنامج يهدف لمعالجة العنف ضد المرأة.

اولاً: فهم مشكلة العنف ضد النساء الناشطات سياسيا

المقدمة

مازال العنف الموجه ضد النساء الناشطات سياسيا ظاهرة غير موثقة، وغير مفهومة إلى حد كبير، رغم تنامي الوعي بهذه المسألة بين الجهات الإقليمية الفاعلة، مثل منظمة الدول الأمريكية من خلال لجنة البلدان الأمريكية المعنية بالمرأة، والمنظمات الدولية مثل الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد الليبرالي الدولي.[37] ليس هناك سوى القليل جدا من البيانات عن مدى انتشار هذا العنف ومحتواه ومرتكبيه وضحاياه، وذلك عائق كبير أمام إثبات وجود العنف ضد المرأة وفحص الأشكال التي يأخذها. كما أن الافتقار إلى البيانات واستمرار «عدم وضوح» القضية يعيق أيضا وضع استراتيجيات لمنع هذا العنف ولمعالجته وللمعاقبة عليه.

هناك عدة جهود جارية لتحسين توثيق هذه الظاهرة وفهمها. من ضمنها الجهود التي تبذلها لجنة البلدان الأمريكية المعنية بالمرأة للاستقصاء بخصوص عمل المرأة في السياسات المحلية في أمريكا اللاتينية والكاريبي لفهم كيف يؤثر العنف على قدرة المرأة على المشاركة، وبالاضافة إلى ذلك مبادرة الاتحاد البرلماني الدولي[38] لدراسة وبناء الوعي حول العنف ضد المرأة في البرلمانات، وأيضاً الجهود التي تبذلها المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية[39] وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمعهد الديمقراطي الوطني لتحسين توثيق ومكافحة العنف الذي يؤثر على مشاركة النساء في الانتخابات.[40] ولكن المعلومات الحالية المتعلقة بالعنف ضد المرأة لم يتم جمعها بشكل كاف أو شامل لجميع القطاعات وفي جميع البلدان. ولذلك فإن جزء مهماً من أي برنامج حول العنف ضد المرأة، يكمن في خلق فهم أعمق لهذه القضية، حتى يمكن تطوير الحلول اللازمة.

يجب أن تكون الخطوة الأولى هي **تقييم** العنف ضد المرأة في السياسة داخل البلد أو البلدان التي سيشملها البرنامج. بعض المعلومات التي يتم جمعها من خلال التقييم يمكن استخدامها لتصميم عمل البرنامج كأداة للرصد والتقييم، لها كذلك أهمية في قياس نجاح برنامج معين يهدف إلى التصدي للعنف ضد المرأة في السياسة. ويمكن للمعلومات التي تم جمعها من خلال

التقييم أن تساعد على توجيه مبادرات أخرى تدعو لمعالجة قضية العنف، بما في ذلك تحديد المشكلة بوضوح ووضع الحلول

يمكن لمنفذي البرنامج العمل على التقييم حول العنف ضد المرأة كنشاط أولي، بالتعاون مع شركاء البرنامج والمستفيدين منه، من أجل فهم أفضل لأسباب العنف ضد المرأة ومرتكبيه وهدفه ومحتواه وضحاياه وتأثيره.[41] وتوضح الإرشادات أدناه منهجية إجراء هذا التقييم. ولكن المنهجية النهائية ستعتمد على عوامل مختلفة، منها ميزانية البرنامج أو القطاع السياسي أو قطاعات التركيز، وما إذا كان البرنامج يهدف للعمل على المستوى القطري أو الإقليمي أو الدولي. ويمكن تبني بعض أقسام التقييم مباشرة، أو تكييفها من الأدوات القائمة التي تم إنشاؤها مسبقاً، لتقييم هذه الظاهرة داخل قطاع معين، مثل دراسة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن العنف ضد المرأة في البرلمان، ومجموعة أدوات التصويت بدون عنف التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني.[42]

المنهجية

تتعرض النساء للعنف في جميع قطاعات المشاركة السياسية، سواء بوصفهن مدافعات عن اهتمامات السياسة العامة في المجتمع المدني، أو كقياديات، أو مرشحات للأحزاب السياسية، أو كمسؤولات منتخبات. ومع ذلك فأن الصورة التي يتجلى بها العنف تختلف بشكل كبير من قطاع لآخر، بما في ذلك الجناة، ونوع العنف المستخدم، وهدف العنف، وأثره، والأهم من ذلك؛ الحلول التي يجب العمل بها.

لذلك؛ يجب أن يتضمن تقييم العنف ضد المرأة أربعة أقسام من الأسئلة المتعلقة بكل من القطاعات السياسية الرئيسية التي يشارك فيها المواطنون: الانتخابات، والأحزاب السياسية، والبرلمانات (الحوكمة)،[43] ومشاركة المواطنين.[44] ويتألف كل قسم من هذه الأقسام من مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى تقييم كيفية تأثير العنف في قدرة المرأة على المشاركة في مؤسسات هذه القطاعات وعملياتها. ويمكن استخدام التقييم العام مع أسئلة أخرى كجزء من إطار أوسع لتقييم الديمقراطية، أو كأداة مستقلة تركز على العنف ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك؛ يمكن للنتائج أن تكون ذات فائدة أكبر في تحديد التوصيات والإجراءات التي تركز على الأفراد والمؤسسات والمعايير الاجتماعية لمكافحة العنف عندما تدمج الأسئلة المتعلقة بالنوع الاجتماعي لعملية سياسية أو مؤسسة ما.[45]

تحتوي هذه الوثيقة الإرشادية على أدوات لمساعدة العاملين في القضية على تطوير الأسئلة المناسبة لكل قطاع سياسي. لم يتم تطوير هذه الأدوات لتكون جزء من تقييم رسمي للعنف ضد المرأة، كما هي مقدمة هنا، ولكن يمكن العاملين على البرامج تطبيق هذه الإرشادات بشكل مباشر لتقديم أسئلتهم، وتحديد الاتجاه العام للتقييم. يوضح النص أدناه أين توجد هذه الأدوات للاستخدام العام. في كثير من الحالات، ولأن مجال الدراسة حول العنف ضد المرأة لا يزال جديدا تماما، فأن مرحلة تطوير الأدوات واختبارها مازالت في بدايتها، في جميع أنحاء العالم. وبعض هذه الأدوات لم تعلن بعد، وسيتم تقديمها والإشارة إليها حالما تتاح، كما سيتم إدراجها، وإضافتها إلى نص هذه الوثيقة عند إصداره في نسخ إلكترونية قريباً.

أهداف التقييم

يجب أن يجمع تقييم العنف ضد المرأة في السياسة مجموعة من المعلومات حول المتغيرات الأساسية والضرورية لفهم القضية بشكل أفضل بما في ذلك: الأسباب الجذرية، والمؤشرات/الأدلة المبكرة، والجناة، والضحايا، والسياق، والهدف، والتأثير. وبالإضافة إلى ذلك؛ يجب أن يشتمل هذا العمل على أسئلة تقييم سياسات وممارسات المؤسسات ذات الصلة التي قد تفرض عقوبات على هذا العنف أو تشجعه.

من الممكن في بعض الحالات استخدام مجموعات الأسئلة المطروحة مسبقاً (مثل الأسئلة التي يمكن العثور عليها في مجموعة «أدوات التصويت بدون عنف»)، لكن ينبغي تعديلها، من خلال عمل مشترك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، لجعل التقييم مناسبا لطبيعة العمل في كل بلد. وإذا كان هناك تصميم واضح للبرنامج مع أهداف محددة لا تعالج بالضرورة جميع القطاعات المدرجة في الأداة المستخدمة، فبالإمكان إزالة نقاط عمل هذه الأداة التي تركز على القطاعات غير المستهدفة في

البرنامج. وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل فهم الأثر الكامل للعنف ضد المرأة على المشاركة السياسية للنساء وعلى الديمقراطية، ينبغي في نهاية المطاف تقييم جميع القطاعات. وتتمثل الأهداف العامة لأداة التقييم في تحديد المعلومات التالية لكل قطاع سياسي:

ما هي الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة؟

- **الأسباب المؤسسية** والتي يمكن أن تتضمن الافتقار إلى الآليات المؤسسية أو القوانين أو السياسات التي تمنع التمييز، وكذلك القيود المفروضة على المرأة عند المشاركة في الحياة العامة. وقد تشمل الأسباب الجذرية المؤسسية للعنف ضد المرأة أيضا: عدم وجود قوانين أو سياسات تدافع عن ضحايا العنف، أو عدم وجود قواعد أو هياكل تعالج العنف ضد المرأة داخل المؤسسات السياسية، أو ضعف مستوى القيادات النسائية في البلد.
- **الأسباب الاجتماعية والثقافية** الناتجة عن المعايير الجنسانية التمييزية، بما فيها تلك التي تقلل من شأن المرأة، من خلال ربط مجال عملها بالقطاع الخاص، مقابل منح الرجل امتيازا في القطاع العام، والتي قد تروج العنف بشكل عام والعنف ضد النساء بشكل خاص كـ «مسألة اعتيادية». ويمكن لهذه الأسباب أن تشمل أيضاً المستوى العام لفهم العنف ضد المرأة، وما إذا كان هناك اعتراف اجتماعي بأن العنف ضد المرأة هو شكل من أشكال العنف وما إذا كان مقبولا اجتماعيا.
- **الأسباب الفردية** التي تتضمن الفهم أو الاعتراف بالعنف ضد المرأة من قبل الأفراد، والافتقار إلى الفرص، أو المعرفة، أو الموارد المتاحة للمرأة في السياسة.

- ما هي المؤشرات المبكرة التي تدل بأن هذا العنف سيحدث؟
- من هم مرتكبو هذا العنف؟
- من هم ضحايا هذا العنف؟
- ما هي أنواع أعمال العنف المستخدمة؟ وما هي أشكال هذا العنف؟
- هل العنف يحدث في الأماكن العامة أو الخاصة و/أو في الأماكن «المحمية»؟
- ما هي الفرص وما هي العوائق القائمة داخل المؤسسات والعمليات السياسية لمعاقبة أو مكافأة هذا العنف؟
- ما هو تأثير العنف على قدرة المرأة على المشاركة في العمليات السياسية والمؤسسات داخل القطاعات السياسية؟
- ما هو مستوى الفهم/الإعتراف بظاهرة العنف ضد المرأة كشكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي وباعتبارها انتهاكاً لحقوق الإنسان؟
- قد يتطلب ذلك تحديد المواقف القائمة حول العنف ضد المرأة: على سبيل المثال هل ينظر إلى هذا العنف أنه سلوك عادي في السياسة أو العمل السياسي؟ هل هو مقبول على نطاق واسع؟

عند دراسة هذه الأسئلة في التقييم لتعميق فهم العنف ضد المرأة، يجب على العاملين في هذه البرامج والناشطين مراعاة التعاريف والمفاهيم الأساسية التالية:

المتغيرات الرئيسية للعنف ضد المرأة:	
الضحية	الشخص الذي يعاني جرّاء عمل من أعمال العنف والذي يتعرض لضرر مباشر من طرف الجاني. تختلف مجموعات محددة من الضحايا المحتملة حسب القطاع.
الجاني / مرتكب الجريمة	الشخص الذي يرتكب أي عمل عنف ضد شخص آخر أو مجموعة من الناس. تختلف مجموعات محددة من الجناة المحتملين حسب القطاع.
التأثير	يختلف الأثر المباشر للعنف باختلاف نوع العنف الذي يرتكب، ولكن القصد منه هو تثبيط النساء أو ترهيبهن أو منعهن من ممارسة حقهن في المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في عمليات ومؤسسات السياسة. تختلف الآثار المحتملة للعنف حسب القطاع، غير أن التقييمات يمكن أن تنظر على سبيل المثال في تأثير العنف على الضحايا، أو على النساء اللواتي يشهدن العنف.
فئة العنف	يمكن للعنف ضد المرأة في السياسة أن يتخذ أشكالا عديدة، ويمكن أن يصعب تحديده. وهناك عدة فئات رئيسية من العنف نوردها أدناه. يجب أن تكون الأسئلة في تقييم العنف ضد المرأة مرتبطة بأحد هذه الفئات. ضمن كل فئة هناك أنواع مختلفة من العنف، قد تختلف بشكل كبير حسب البلد والمنطقة. • **الجسدي:** يشمل العنف الجسدي أي عمل عنفي ينتج عنه أذى جسدي. هو الاستخدام المتعمد للقوة البدنية مع احتمال أن يسبب الأذى البدني. • **الجنسي:** يشمل العنف الجنسي أي فعل جنسي أو محاولة لتنفيذ أو الحصول على فعل جنسي، أو تعليقات جنسية أو فعل غير مرغوب فيه، أو محاولات لاستغلال شخص جنسيا بالقوة أو الإكراه. • **النفسي:** يشمل العنف النفسي أي نوع من الضغط أو التمييز الذي ينجم عنه عبء على شخص ما، أو نوع من ضغوط نفسية تجعله يشعر بالخوف أوالكره الذاتي أو الذنب أو العجز. ويمكن أن يشمل ذلك الهجمات الإلكترونية، مثل التنمر عبر الإنترنت. • **التهديدات والإكراه:** يمكن أن تكون التهديدات دلالات لفظية أو جسدية بغية الإيذاء أو ارتكاب العنف. الإكراه هو إجبار شخص على فعل شيء معين، من خلال استخدام التهديدات أو العنف. • **العنف الاقتصادي:** يشمل العنف الاقتصادي الحرمان المنظم من الموارد المتاحة للمرأة في الأنشطة السياسية، أو تقييد فرص حصول المرأة على الموارد المتاحة عادة للرجال. ويمكن أن يحدث أي نوع من أنواع العنف هذه، في أماكن خاصة أو عامة أو «محمية». وكثيرا ما يعكس الجناة والضحايا «الفضاء» الخاص الذي يحدث فيه العنف. ففي الأماكن الخاصة على سبيل المثال غالبا ما يكون أحد أفراد الأسرة الذكور يرتكب هذا العنف ضد امرأة من أفراد الأسرة.

فئة العنف	المكان العام: هذا هو النوع الأكثر وضوحا من العنف. ويشير إلى العنف الذي يحدث في الحياة العامة أو من خلال منصة مفتوحة للجمهور العام. ويشمل ذلك الأنشطة السياسية العامة مثل الحملات أو الاحتجاجات أو المناقشات أو الخطب/البيانات، ووسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف والمجلات والتلفزيون والإذاعة أو الأخبار عبر الإنترنت. ويشمل أيضا المنتديات على الإنترنت ووسائل الإعلام التفاعلي مثل الفيسبوك أو التويتر. أو غيرها من الأماكن المفتوحة للجمهور والتي ليست بالضرورة جزء من الفضاء الجغرافي المادي.	الأماكن العامة المحمية: هي مؤسسات سياسية مثل الأحزاب السياسية والرابطات والبرلمانات، والتي في مجتمع ديمقراطي يجب أن تكون شفافة وخاضعة للمساءلة أمام الجمهور. ولكن نظرا لهيكلتها الداخلية التي تمنح السلطة لنخبة الذكور تقليديا وتضع المرأة في موقع أدنى (وهذا النوع من الهيكلة يمكن أن يتفاقم في هذه المؤسسات بكونها تعتبر جمعيات خاصة أو لديها بعض الامتيازات الملحقة بها التي تعفيها من القوانين والتدقيق الذي تواجهه مؤسسات أخرى)، فإن مثل هذه الأماكن تسمح في كثير من الأحيان بالتمييز ضد المرأة داخل عضويتها وتمكن العنف ضدها. وكثيرا ما يكون مرتكبو هذا العنف وضحاياه أعضاء في نفس المؤسسة. فعلى سبيل المثال قد تكون عضوات الأحزاب السياسية ضحايا للعنف الذي يرتكبه ضدهن قادة أو أعضاء في حزبهن.

الإجابة على أسئلة التقييم

ينبغي أن يتناول كل قسم من الأقسام الأربعة للتقييم المسائل والفئات المبينة أعلاه

في قطاعات السياسة الأربعة. ولإنشاء إطار التقييم هذا، ترد في هذه الوثيقة الإرشادية عدة أدوات وموارد بحثية، لمساعدة العاملين في البرنامج على تحديد أفضل السبل للتحقيق في/ والاستجابة لهذه الأسئلة، من أجل تعميق فهمهم حول العنف ضد المرأة. سيجد القراء في هذا الدليل الأدوات المرتبطة في نص الوثيقة أدناه، والنقاط المدرجة في نهاية هذا القسم. الدراسات التي تركز على العنف ضد المرأة لا تزال جديدة تماما. جميع الأدوات ليست متاحة للجمهور بعد، حيث أن العديد منها لا يزال قيد التطوير والاختبار من قبل المعهد الديمقراطي الوطني ومنظمات أخرى وقت كتابة هذا العمل التوجيهي. وعندما تصبح هذه الإرشادات متاحة، سيتم تحديث هذه الوثيقة لتشملها وفقا لذلك.

وفيما يلي دليل موجز للأدوات الحالية والمستقبلية التي تم تضمينها أو الإشارة إليها

في هذه الوثيقة، باعتبارها مفيدة لمختلف قطاعات السياسة المتعلقة بتقييم العنف ضد المرأة:

المجتمع المدني

- دراسة وتقييم المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والناشطين/ات - المعهد الديمقراطي الوطني
  - » ادوات تحت التطوير

الأحزاب السياسية

- الفوز مع النساء»: تقييم مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية - المعهد الديمقراطي الوطني
  - « أدوات متاحة حالياً
- «الفوز مع النساء ٢». مكونات جديدة لقياس العنف ضد المرأة داخل الأحزاب السياسية - المعهد الديمقراطي الوطني
  - « أدوات تحت التطوير – ٢٠١٧

الانتخابات

- إطار لتقييم العنف ضد المرأة في الانتخابات - المؤسسة الدولية للعدالة الانتخابية
  - « أدوات متاحة حالياً
- أدوات «أصوات بدون عنف» لمراقبي الانتخابات من المواطنين، وموقع الويب المصاحب له - المعهد الديمقراطي الوطني
  - « أدوات متاحة حالياً

البرلمان

- بحث عن تجارب المرأة في البرلمان وقضايا موجزة عن العنف ضد البرلمانيات الاتحاد البرلماني الدولي
  - « أدوات متاحة حالياً

إنشاء وتصميم البحوث

عند إنشاء وتصميم البحث للتقييم؛ ينبغي أن تستخدم البرامج الطرق المناسبة لجمع البيانات للإجابة على الأسئلة. التقييم المكتمل يستخدم ثلاث طرق لجمع البيانات، وهي:

- جمع البيانات الثانوية لاستعراض الإجراءات والبروتوكولات الخاصة بالمؤسسات ذات الصلة بالقطاع.
- مسح لكل من الذكور والإناث (بشكل منفصل) في الجهات الفاعلة داخل القطاع/ات.
- المقابلات و/أو حلقات نقاشية مع قيادين/ات سياسيين/ات.

موجز عن هذه الطرق وأهدافها بمزيد من التفصيل يرد في هذا القسم في مربع النص أدناه. يمكن الحصول على الأسئلة وغيرها من الموارد لتوجيه تطوير هذه المكونات (مثل استطلاع كامل واستمارات لمقابلات شخصية) موجودة في العديد من الأدوات الحالية والمستقبلية المشار إليها في هذا القسم. بالرغم من أن هذه الأدوات قد لا تتطابق في العديد من الحالات مع النسق الموصى به أدناه، أو تستهدف هذا النهج في جمع البيانات على وجه التحديد، إلا أنه يمكن استخدامها والتعديل عليها بسهولة. وستختلف الطريقة النهائية المستخدمة لجمع البيانات تبعا لخصائص البلد، وسهولة وصول الباحثين إلى المؤسسات وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين.

التقييم الشامل للعنف ضد المرأة يتضمن العناصر التالية، لاستخلاص المعلومات المتعلقة بكل قطاع من قطاعات السياسة الأربعة (المجتمع المدني والأحزاب السياسية والانتخابات والبرلمانات):

مكونات تقييم العنف ضد المرأة:

المجموعة المستهدفة	الأداة	الهدف
المؤسسات السياسية والمشرعون	جمع البيانات الثانوية استعراض مكتبي	مراجعة القوانين/القواعد والبروتوكولات والمبادئ التوجيهية ومدونات قواعد السلوك الخاصة بكل قطاع/ات
النساء الناشطات سياسياً	مسح	جمع معلومات أولية عن آراء النساء حول العنف داخل المؤسسات والعمليات السياسية وما إذا قد حددت أعمال أو عوامل الخطر للعنف
	حلقات نقاشية	جمع معلومات أكثر تفصيلا عن تجارب النساء وكيف ينظرن إلى العنف
	مقابلات شخصية	الحصول على معلومات مفصلة عن تجارب النساء الشخصية حول العنف في السياسة
الناشطون سياسياً من الرجال	مسح	قياس تصورات الفاعلين السياسيين من الذكور عن وجود العنف داخل السياسة وأشكاله
القادة السياسيون من الرجال	مقابلات شخصية	١. إعلام القادة السياسيين ورفع مستوى وعيهم بشأن العنف ضد المرأة في السياسة ٢. جمع المعلومات عن وجهة نظرهم عن حصول عنف أو عدم حصوله داخل مؤسساتهم أو عملياتها

وسيكون من المهم إنشاء نماذج وتحديد استراتيجية لتسجيل المعلومات التي يتم تلقيها أثناء المقابلات ومناقشات المجموعات، بما في ذلك تدوين الملاحظات أثناء المقابلات أو تسجيل المحادثات. ولكن في بعض الحالات قد لا يسمح بسجل مكتوب للردود، بسبب مخاوف تتعلق بالخصوصية وسرية المعلومات.

حماية الخصوصية

يجب أن يكون أي تقييم (في الواقع، أي برنامج شامل) ملتزما بشكل واضح بالحفاظ على سرية المشاركين، سواء لحمايتهم من العقاب المحتمل، و لتجنب الإجابات «المرغوبة اجتماعيا» التي قد يقدمها المشاركون بدافع الولاء أو الخوف من العواقب. ولتجنب إلحاق الضرر عمدا أو عن غير قصد؛ يجب على الممارسين والشركاء الالتزام الواضح منذ المراحل المبكرة لأي برنامج يتناول العنف بحماية سرية المشاركين في جميع أعمال البرنامج، واتباع المبادئ والمعايير المقبولة وطنيا ودوليا للبحوث والتوعية بشأن العنف. ولكي لا يسمح لمثل هذه الشواغل أن تعطل عملية جمع البيانات، أو تمنع المنظمات من الاضطلاع ببرامج لمعالجة العنف ضد المرأة. ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة للحفاظ على السرية وسلامة المشاركين وضحايا العنف.

وفي سياق التقييم، يجب الحرص على عدم الكشف عن هوية المشاركين عن غير قصد، على سبيل المثال: عند تبادل المعلومات التي من شأنها أن تشير على وجه التحديد لتجربة شخص ما. بالنسبة لجميع المواد المتعلقة بالتقييم والتحليل وأية تقارير يتم تطويرها يجب أن لا تشير إلى المشارك بالاسم أو غيره من المعلومات الشخصية في أي وقت. وينبغي وضع بروتوكولات لتسجيل ردود المشاركين، ومعالجة الشواغل المتعلقة بالسرية بوضوح قبل إجراء التقييم، بالتعاون الوثيق مع الشركاء المحليين،

وينبغي أن يتبع الباحثون/ات أفضل الممارسات والمبادئ الإرشادية الوطنية والدولية للبحوث المتعلقة بالعنف ضد المرأة والعنف المبني على النوع الاجتماعي. ولا ينبغي في أية حال من الأحوال إفشاء البيانات الأولية من تقييم العنف ضد المرأة، بما في ذلك الردود على الاستقصاءات والمقابلات أو ملاحظات المجموعات النقاشية وقوائم المشاركين.

لمزيد من المعلومات عن أمثلة للمبادئ التوجيهية الدولية وأفضل الممارسات في مجال البحوث المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي يرجى الاطلاع على:

- توصيات حول الأخلاقيات واجراءات السلامة للبحث والتوثيق ورصد العنف الجنسي في حالات الطوارئ (منظمة الصحة العالمية)
- البحث في العنف ضد المرأة: دليل عملي للباحثين الناشطين (منظمة الصحة العالمية، PATH)
- المبادئ التوجيهية لجمع إحصاءات عن العنف ضد المرأة (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

طرق جمع البيانات[46]

جمع البيانات الثانوية

ينبغي استخدام هذه الطريقة كلما كان ذلك ممكنا، لجمع المعلومات عن قواعد وإجراءات المؤسسات السياسية، ومركز المرأة في السياسة، والحواجز والمعايير الاجتماعية والثقافية لبلد معين. إذا تم الانتهاء من ذلك في الخطوات الأولية للعمل فيمكن إدراج هذه المعلومات في التقييم النهائي واستخدامها للمساعدة في وضع اللمسات الأخيرة على أسئلة الاستطلاع، والتي يمكن أن تساعد على تجنب إدراج الأسئلة غير الضرورية.

وقد تكون منظمات المجتمع المدني أو الناشطون/ات مصادر معلومات مفيدة بشكل خاص لجمع واستعراض البيانات

الثانوية. ويمكن للعاملين/ات استخدام التقييم كفرصة لتحديد المنظمات أو الأفراد الذين قد يكون لديهم سجلات أو معلومات أخرى ذات صلة والتي تم جمعها أو تخزينها في أماكن أخرى، بما في ذلك مستويات العنف ضد المرأة في البلد، والمستويات العامة للمشاركة السياسية للمرأة. وقد يكون بمقدورهم أيضا تسليط الضوء على البيئة العامة للنساء الناشطات سياسيا وأنواع العنف التي قد يتعرضن لها سواء بسبب البحوث السابقة التي قمنّ بها أو بسبب أدلة سردية جمعتّها من النساء اللائي عملن معهنّ

للحصول على أمثلة لدليل جمع البيانات الثانوية وتحليل السياق، يمكن الإطلاع على:

- إطار التقييم لبرنامج «أصوات بدون عنف» (المعهد الديمقراطي الوطني)
- تحليل السياق لبرنامج «أصوات بدون عنف» (المعهد الديمقراطي الوطني)
- العنف ضد المرأة في الانتخابات: إطار للتقييم والرصد والاستجابة (المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية)

الدراسات الاستقصائية (المسوحات)

ستكون الدراسات الاستقصائية أو المسوحات جزء رئيسيا من عملية جمع البيانات الأولية عن العنف ضد المرأة، وذلك لأنها توفر الفرصة للضحايا والشهود والجناة للإبلاغ عن المعلومات دون الخوف من العواقب. وكما هي الحال في أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي. غالبا ما يحدث العنف ضد المرأة في مكان خاص مثلا داخل منازلهنّ أو في الأماكن العامة المحمية مثلا داخل الحزب السياسي، مما يعني أن جزء كبيرا من العنف ضد المرأة لن يكون على مرأى من مراقب خارجي أو شاهد؛ وكثيرا ما تكون الضحية هي المصدر الوحيد للمعلومات. ولأن هذا النوع من العنف غالبا ما يكون نتيجة للتمييز بين الجنسين وعلاقات القوة غير المتكافئة بين الضحية والجاني أو بين الرجل والمرأة،[47] فإن هناك عوائق كبيرة تحول دون الإبلاغ عن حالاته وتداعياتها. وبالتالي فإن المسح السري هو طريقة هامة لجمع المعلومات بشكل آمن.

وفيما يلي بعض الأسباب التي تجعل من غير المحتمل الإبلاغ عن حالات العنف التي تحدث في الأماكن الخاصة أو المحمية وبالتالي فهي تسجل على نحو أفضل من خلال الوسائل الآمنة والخاصة مثل المسوحات:

- يتم اعتبار هذا العنف جزء اعتياديا من طبيعة العمل السياسي والمشاركة السياسية، وليس شيئا يجب أن تشكو منه النساء؛ بل ينظر إليه على أنه شيء يجب على النساء أن تتحمله للقيام بعملها.
- تخشى الضحايا من ردود الفعل الانتقامية من قبل مرتكبي هذا العنف إذا قمنّ بالإبلاغ عن أعمال العنف التي يتعرضن لها سواء كان الجاني أحد أفراد الأسرة أو عضوا في حزب سياسي.
- تعتقد الضحايا أن السلطات لن تفعل أي شيء حيال العنف الذي يتعرضنّ له إذا قدمت تقارير بهذا الخصوص.
- تفوق التداعيات السلبية أية فوائد قد تحصل عليها الضحايا من الإبلاغ عن هذا العنف.
- قد تخشى الضحايا من ردود فعل عنفية من قبل أسرهن، أو الإضرار بسمعتهنّ أو سمعة عائلاتهنّ إذا كان شكل العنف الذي تعرضنّ له يحمل وصمة عار مثل الاغتصاب أو أعمال العنف الجنسي الأخرى.
- عندما يرتكب هذا العنف داخل المكان الخاص فقد تنظر الضحية أو الشاهد الى الحادث على أنه مجرد حادثة أخرى للعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تتعرض لها النساء بانتظام وعلى أنه غير ذي صلة بالعملية السياسية حتى لو كانت هذه الأعمال تهدف إلى السيطرة على المشاركة السياسية للضحية أو وقفها. (ولهذا

السبب يشكل التثقيف والتوعية خطوة أساسية في التصدي للعنف ضد المرأة).

- قد تلوم الضحية نفسها عن حادث العنف، وبالتالي لا ترى أي سبب للإبلاغ عنه.
- قد تشعر الضحية بالخجل بسبب حادث العنف، إما بسبب وصمة العار المرتبطة بشكل معين من العنف (أي كالإغتصاب)، أو لأنها تعتقد أن ذلك سيؤدي إلى اعتبارها ضعيفة وغير قادرة على تحمل صعوبات المشاركة السياسية.

لوضع هذه القيود في الحسبان؛ يجب أن يتضمن التقييم طرقا لجمع المعلومات تحمي خصوصية الضحية وكذلك الجاني. البحث المثالي سيشمل المسوحات والمجموعات البؤرية/النقاشية والمقابلات الشخصية مع أصحاب المصلحة. وبغض النظر عن الطريقة المستخدمة في جمع المعلومات فيجب على الممارسين والباحثين دائما اتباع بروتوكولات للحفاظ على خصوصية المشاركين/ات، مع ضرورة إبلاغ المشاركين بهذه البروتوكولات وبالغرض من البحث.

يمكن إجراء المسوحات بطرق مختلفة اعتمادا على ما هي الطريقة التي ستجمع البيانات اللازمة دون التأثير على استجابات الفرد.[48] والطريقة المثالية لإجراء مسح هي جمع الاستجابات من جميع المشاركين في نفس الوقت في نفس الموقع مع إعطاء الوقت الكافي لملء استمارة المسح. يجب أن يكون هناك مشرف على دراية بالمسح في مكان ووقت ملء الاستبيان لشرح الأسئلة عند الحاجة. ويمكن بعد ذلك جمع الإجابات في نفس الوقت. ويمكن أن تكون هذه الخطوة من العمل جزءا من برنامج تدريبي أكبر حتى يكون هناك سبب إضافي للمشاركين للحضور. كثيرا ما يكون من الضروري إعطاء الأطراف الفاعلة السياسية حافزا لتكريس الوقت للمشاركة في هذا العمل.

ينبغي ألا تعطى استمارات المسح في غرفة مختلطة. حيث ينبغي أن تقدم استمارات المسح الخاصة بالرجال فقط ضمن مجموعة من الرجال، وينبغي اتباع نفس الطريقة لجمع ردود النساء بعيداً عن مكان الرجال. ويرجع ذلك إلى طبيعة العنف الذي يجري تقييمه؛ ستشعر النساء بمزيد من الراحة والرغبة في أن يقدمنً استجاباتهنً بصدق ودون خوف أكثر عندما يمكنهن الاستجابة لهذه الأسئلة دون وجود أقرانهن الذكور في الغرفة. ولأن النساء المشاركات في المسح سيطلب منهن الإدلاء بمعلومات غالبا ما تكون حساسة وشخصية، فإن ضمان بيئة غير مختلطة لملء الاستمارات سيساعدهن على الشعور بمزيد من الراحة في سرد خبراتهن والإدلاء بآرائهن.

إذا لم يكن من الممكن إعطاء المسح لمجموعة كبيرة من المشاركين/ات في وقت واحد، فينبغي أن يطلب من المشاركين/ات في المسح أن يكملوا الاستطلاع بشكل مستقل. هناك عدة خيارات لكيفية القيام بذلك. ويتمثل أحد هذه الخيارات في ترك نسخة من الاستمارة للمسح في مكتب المشارك/ة أو مقره/ا الحزبي أو مكان آخر متفق عليه، ويطلب منه/ا ملأها في إطار زمني متفق عليه، ثم العودة لأخذ الاستمارة بعد ملئها. ولكن أصحاب المصلحة الآخرين مثل قيادة الحزب أو أفراد أسرهم/ن يمكن أن يؤثروا على ردود الأفراد المشاركين/ات. وبدلا من ذلك فيمكن جمع المشاركين لغرض محدد يتمثل في الاستجابة للمسح، أو يمكن أن يجرى المسح في حدث مختلف للاستفادة من المشاركين كجمهور ملزم بموعد ومكان محددين أو يمكن أن يتم جمع الاستجابات لأسئلة المسح بشكل فردي على أنها «مقابلة» من قبل الباحث/ة بدلا من أن تعطى كاستبيان مكتوب.

للاطلاع على أمثلة من الدراسات الاستقصائية وإرشادات إجراء المسوح:

- المنهجية: تقييم العنف ضد المرأة في الأحزاب السياسية (المعهد الديمقراطي الوطني)[49]
- برلمانات مراعية للمنظور الجنساني: استعراض عالمي للممارسات الجيدة (الاتحاد البرلماني الدولي)
- دليل لتقييم الاحزاب السياسية «فوز مع المرأة» (المعهد الديمقراطي الوطني)

وقد يجد الباحثون أيضا أنه من المفيد الإشارة إلى أسئلة نموذج العينة لمراقبي الانتخابات الواردة في:

- الفصل السادس: تطوير نماذج، أصوات بدون عنف (المعهد الديمقراطي الوطني)

المقابلات الشخصية

ينبغي إجراء المقابلات مع العاملين الرئيسيين ذوي الصلة، مثل قادة هيئات إدارة الأحزاب السياسية أو الانتخابات أو المسؤولين المنتخبين المحليين وأعضاء المؤسسات الحكومية ذات الصلة (وفي بعض الحالات قد يرغب الباحثون في إشراك أفراد من الشرطة أو قوات الأمن أو مسؤولين من السلطة القضائية) وجماعات المجتمع المدني النسائية. وكثيرا ما يكون من الأسهل تأمين مقابلة شخصية مع أعضاء البرلمان أو زعماء الأحزاب عوضا عن محاولة إقناعهم بملء استطلاع طويل، والأرجح أن ما يتم الحصول عليه من معلومات من القادة خلال هذه المقابلات المستهدفة أكثر قيمة مما يمكن الحصول عليه عند إدراجهم في استطلاع عام.

باستخدام المقابلات المستهدفة؛ يمكن للباحثين أو الشركاء التحقيق في معلومات مفصلة والتماس أمثلة محددة على الأسئلة المعمول بها في محادثة موجهة. ويمكن الاستقصاء حول المعلومات التي تم جمعها في المقابلات مع البيانات التي تم جمعها من خلال أدوات أخرى أثناء التحليل، مما يسمح بإجراء تحقيق أعمق وتحليل أكثر فائدة وجدارة بالاهتمام والتوصيات. وفي ضوء ذلك يجب على القائم بالمقابلة أن يعد أسئلة في وقت مبكر، من أجل توجيه النقاش بأكبر قدر ممكن من الإيجابية. ولكن دون إجبار المشاركين/ات على الإجابة على أي من هذه الاسئلة إذا كانوا يشعرون بعدم الارتياح.

للحصول على أمثلة عن المقابلات والإرشادات يمكن الإطلاع على:

- دليل المقابلات: تقييم العنف ضد المرأة في الأحزاب السياسية (المعهد الديمقراطي الوطني)[50]

الحلقات النقاشية (الحلقات البؤرية)

بمجرد جمع بيانات المسح ومراجعتها؛ ينبغي إجراء حلقات نقاشية مع النساء الناشطات سياسيا لتحليل النتائج وفهمها بشكل أفضل. لا توفر الردود على المسح دائما معلومات مستفيضة عن الأسباب الجذرية للعنف أو التفاصيل الدقيقة حول أعمال العنف. بالرغم من أن بيانات المسح مهمة لجمع معلومات تفصيلية عن الجناة وأنواع العنف والضحايا، إلا أن الحلقات النقاشية الخاصة هي مفتاح تحليل كيفية تأثير العنف على رغبة المرأة وقدرتها على المشاركة، وأداة لتحديد الاستراتيجيات المحتملة للتصدي لهذا العنف. عادة ما تكون حلقات النقاش صغيرة الحجم (٧-٢١ مشاركة) تحت قيادة ميسر لقيادة النقاش بين المشاركات حول تجاربهنّ في الموضوع. وهي توفر فرصة هامة لدراسة تجارب أكثر تفصيلا لمجموعة متنوعة من النساء الناشطات سياسيا، ويمكن أن تسمح بتعمق أكبر في التحليل. فالاعتماد على بيانات المسح فقط دون هذه الحلقات النقاشية ستنتج توصيات أكثر عمومية وقد لا تتضمن استراتيجيات مفصلة لمعالجة كل تحد. إجراء حلقات نقاشية ومقابلات شخصية لدراسة الردود وتحديد أسباب العنف ضد المرأة هو الأمثل، ويمكن أن يؤدي إلى المزيد من استراتيجيات محددة لصنع التغيير.

وينبغي إجراء حلقات النقاش في مجموعات غير مختلطة لنفس الأسباب المبينة في الإرشادات الخاصة بالمسوح أعلاه. ولأن

للحصول على أمثلة عن الحلقات البؤرية والإرشادات يمكن الاطلاع على:

- دليل الحلقات البؤرية: تقييم العنف ضد المرأة في الأحزاب السياسية (المعهد الديمقراطي الوطني)[52]
- الفصل ١١: طرق جمع البيانات الإضافية لتكملة نظم الإنذار المبكر للمراقبة الطويلة الأجل: «أصوات بدون عنف»

المشاركين في الحلقات النقاشية قد يطلب منهم تبادل المعلومات والخبرات والآراء التي غالبا ما تكون حساسة أو شخصية أو مؤلمة، فهذه نقطة حاسمة بالنسبة للمنسقين/ات يجب أخذها في الاعتبار. حيثما كان ذلك ممكنا؛ يحبذ أن يكون المشرفون/ات أنفسهم أيضا من نفس جنس المشاركين، ذلك يساعد بوجه خاص النساء المشاركات في المناقشة على خفض التوتر والاستعداد لمشاركة أفكارهن. هناك أدلة هامة على أن النساء يتكلمن أقل بكثير في البيئات الجماعية عند وجود الرجال.[51] وبالإضافة إلى ذلك بسبب الطبيعة الشخصية أو الحساسة في كثير من الأحيان للموضوعات التي قد تناقش في الحلقات البؤرية حول العنف ضد المرأة. في كل الأحوال يجب إيلاء عناية خاصة للحفاظ على سرية وعدم الكشف عن هوية المشاركين/ات.

إنشاء جدول أعمال البحث الخاص بكل بلد

عند وضع جدول أعمال لبحث التقييم يجب مراعاة السياق والموارد (الوقت والناس والمال) المتاحة لجمع البيانات وتحليلها، ثم اتخاذ قرار بشأن الطريقة الأكثر فعالية وكفاءة، وذلك باستخدام جميع الطرق الثلاث المبينة آنفا، إذا كان ذلك ممكنا.

تقييم كامل للعنف ضد المرأة يشمل:

- **الجزء الأول: جمع البيانات الثانوية**
  ينبغي أن يجمع خبير في الشؤون الجنسانية معلومات عن القواعد والإجراءات المتعلقة بالمؤسسات والعمليات السياسية ذات الصلة، ومركز المرأة في السياسة، والعوائق والمعايير الاجتماعية والثقافية لبلد معين قبل إجراء التقييم. وتستخدم هذه المعلومات لتنقيح الأداة لتتلاءم مع سياق البلد وسياق البرنامج.

- **الجزء الثاني: المسح**
  تجرى المسوح لتشمل الجهات الفاعلة السياسية ذات الصلة من الذكور والإناث.

- **الجزء الثالث: المقابلات الشخصية**
  تجرى المقابلات مع المكلفين الرئيسيين ذوي الصلة، مثل قادة الأحزاب أو هيئات إدارة الانتخابات، والمسؤولين الوطنيين والمحليين المنتخبين، وأعضاء المؤسسات الحكومية ذات الصلة (بما في ذلك الأجهزة الضبطية والقضائية) وجماعات المجتمع المدني النسائية. وكما سلف فإنه من الأسهل والأكثر جدوى إجراء مقابلة مستهدفة مع أحد أعضاء البرلمان أو زعيم الحزب السياسي. بدل الركون إلى الظروف لملء استطلاعات مطولة.

- **الجزء الرابع: الحلقات البؤرية والحلقات النقاشية الصغيرة**
  بمجرد جمع بيانات المسح ومراجعتها يمكن إجراء مناقشات المجموعات البؤرية لتحليل استجابات المسح وابرازها، واستكمال بيانات المسح بمعلومات مفصلة باستخدام حلقات نقاشية مصغرة.

تنظيم البيانات

بمجرد اكتمال البحث ينبغي جمع الردود على المسح والبيانات التي تم جمعها من خلال حلقات النقاش والمقابلات وجمع البيانات الثانوية (النوعية والكمية) لإكمال التحليل وتقديم التوصيات. ولتسجيل ردود الاستطلاع سواء كانت مكتوبة أو مسجلة خلال المقابلات يمكن إنشاء جدول بيانات للإحالة إلى الإجابات والمعلومات مع المواضيع الرئيسية للتقييم أو أسئلة البحث لتسهيل التحليل.

تحليل البيانات والتوصيات

بعد الانتهاء من جمع المعلومات ينبغي أن يقوم خبير متخصص في الشؤون الجنسانية بمراجعتها لفهم سياق المؤسسات السياسية المعنية. كما أن استخدام الخبرات على المستوى الإقليمي أو القطري ضروري. يمكن دعوة منظمة شريكة من المجتمع المدني للمساهمة في البحث أو القيام بتحليل أو صياغة الحلول. ويعتمد ذلك على السياق القطري، ولكنه سيساعد البرامج حيثما أمكن على تحديد أفضل طريقة لإجراء التقييمات والتي بدورها تساعد المؤسسات على وضع استراتيجيات وخطط عمل داخلية للإصلاح، بما في ذلك تدابير مكافحة العنف، ومساعدة منظمات المجتمع المدني حتى تتمكن من الدفاع عن هذه الالتزامات ورصدها.

تذكير:

يجب حماية خصوصية المشاركين/ات طوال عملية التحليل وفي أي مواد نهائية يتم إنتاجها، وينبغي إبقاء كل معلومات الهوية الشخصية منفصلة كمرجع فقط.

ويمكن القيام بذلك بعدة طرق دون عبء على الممارسين أو الباحثين: فعلى سبيل المثال في تقييم «فوز مع النساء ٢» للأحزاب السياسية تم التأكد من عدم الكشف عن هوية المشاركين في الحلقات النقاشية من خلال تدوين المشاركين عبر أرقام وتسجيل أو الإشارة إلى تعليقاتهم باستخدام هذه الأرقام فقط وليس بالاسم أو بالأحرف الأولى من أسمائهم.

التقرير النهائي

بعد اكتمال التقييم ينبغي وضع تقرير ومشاركته مع أصحاب المصلحة المعنيين لتقديم المعلومات بشأن طبيعة ونطاق وتأثير العنف ضد المرأة. وسيشكل هذا التقرير أساس المرحلة التالية من العمل الذي يهدف لتحديد إجراءات لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه. وقد يختلف هيكل التقرير وصياغته، ولكن ينبغي أن يشمل المكونات الرئيسية التالية:

- أهداف التقييم
- منهجية التقييم
- نتائج التقييم والتحليل

توصيات أولية تستند إلى نتائج التقييم وفرص العمل المدرجة في المبادرة الدولية للعمل من أجل معالجة القضية

أدوات لفهم العنف ضد المرأة:

- تمهيد حول العنف ضد النساء: عرض تدريبي
- ليست التكلفة: مبادرة لوقف العنف ضد المرأة في السياسة

أدوات لتقييم العنف ضد المرأة:

المجتمع المحلي:

- تحت التطوير

الانتخابات:

- أصوات بدون عنف: دليل للمراقبين المحليين في الانتخابات حول التصدي للعنف ضد المرأة في الانتخابات (المعهد الديمقراطي الوطني)
- العنف ضد المرأة في الانتخابات: إطار للتقييم والرصد والاستجابة (المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية)

الأحزاب السياسية:

- فوز مع النساء: أداة تقييم الحزب السياسي (المعهد الديمقراطي الوطني)
- فوز مع النساء ٢: تقييم مشاركة المرأة والعنف ضد المرأة داخل الأحزاب السياسية (المعهد الديمقراطي الوطني)
  - تحت التطوير

البرلمان:

- موجز: التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان (الاتحاد البرلماني الدولي)

ثانيا: الدعوة للتغيير

يجب أن يوفر تقييم العنف ضد المرأة معلومات لتعريف قضية العنف ضد المرأة بوضوح في سياق البلد، وهو أمر ضروري لوضع استراتيجية للدعوة للتصدي لها وبناء فعاليات أكثر شمولية للتركيز على العنف. وسيكشف التقييم عن معلومات عن القضية التي يمكن استخدامها في التوصل إلى توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة بشأن الحلول الرئيسية.

خطة عمل: تحديد الإجراءات لمعالجة العنف ضد المرأة في البلد أو الإقليم أو القطاع

بالإضافة إلى وضع توصيات لبناء منظمات ومؤسسات أكثر شمولا للتصدي للعنف سيكشف التقييم عن معلومات عن العنف ضد المرأة يمكن أن تستخدم في التوصل إلى توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة بشأن المشكلة والحلول الممكنة. خطة العمل هي وسيلة لوضع رؤية واضحة للتغيير والخطوات اللازمة لتحقيقه وتحديد الهدف الأولي فيه

تطوير تعريف واضح للقضية:[53] [54]

قبل وضع خطة عمل؛ يجب على أصحاب المصلحة أولا أن يحددوا بوضوح المشكلة المعينة التي يرغبون في معالجتها. وكثيرا ما تواجه استراتيجيات الدعوة والتغيير تحديات كبيرة عندما لا تكون المشاكل التي ينظر إليها كأولويات محددة بوضوح في البداية، أو عندما تكون المشكلة واسعة جدا لوضع استراتيجيات واقعية للتصدي لها. يمكن وضع تعريف واضح للعنف ضد المرأة في سياقه القطري المحدد من التقييم. سيوفر تحدد المشكلة هذا أساسا ملموسا لفهم كيفية مواجهة العنف ضد المرأة، ويمكن استخدامه للحصول على دعم من الجهات الفاعلة الرئيسية وتوسيع نطاق الدعم للعمل. والأهم من ذلك أن التعريف سيوفر نقطة انطلاق واتجاها لوضع استراتيجيات فعالة لمعالجة العنف ضد المرأة والقضاء عليه.

صياغة خطط العمل

وخطط العمل هي الاستراتيجيات التي توضع للمجتمع المدني والحكومات والشركاء الدوليين والمؤسسات السياسية وغيرها

من أصحاب المصلحة المعنيين للتصدي للعنف ضد المرأة. ويمكن وضع الخطط ضمن قطاع سياسي واحد مثل الأحزاب السياسية، أو ضمن القطاعات الأخرى. ويمكن أن تشمل الإجراءات القطرية أو الإقليمية أو الدولية. وسيعتمد ذلك على الجمهور المستهدف لاتخاذ الإجراءات، ويمكن تحديده قبل أنشطة بناء توافق الآراء. وتقدم خطة العمل مقترحات يمكن استخدامها لوضع تشريعات و/أو لوائح داخل المؤسسات السياسية. قد تكون الإجراءات موجهة نحو جمع البيانات أو تغيير قواعد السلوك. يجب على العمل أن يؤشر إلى خطوات محددة لتحقيق التغيير المطلوب.

ومن المهم إشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة في وضع خطط عمل، حتى يتولوا مسؤولية الاستراتيجيات والتغييرات المقترحة وعمليات التنفيذ التالية لها. وبعد الانتهاء من تحديد إجراءات واضحة وملائمة لمعالجة مشكلة ما، سيلزم قدر كبير من فعالية الدعوة للمناصرة لضمان تأييد وتنفيذ هذه الإجراءات.

تكون الأهمية والحاجة إلى خطط العمل أكثر ما تكون عندما يجتمع أصحاب المصلحة من قطاعات مختلفة من المجتمع ومن أماكن مختلفة من البلد للاتفاق على عدد مختصر من الأولويات الرئيسية. وفي مثل بيئة العمل هذه يمكن للممارسين أن ييسروا سلسلة من الاجتماعات الكبيرة لبناء توافق الآراء بين قادة وممثلي جميع المؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدني المشاركة، لوضع خطة عمل تستهدف على وجه التحديد التخفيف من حدة العنف ضد النساء الناشطات سياسيا في المؤسسات السياسية ذات الصلة وفي البلد ككل. وينبغي أن تشرك هذه العملية التعاونية المشاركين كصناع قرار، وأن تسمح بوضع خطة عمل على المستوى القطري أو الإقليمي والالتزام بها.

من خلال الجمع بين الرجال والنساء من خلفيات متنوعة؛ تساعد خطة العمل على خلق «صوت مشترك» لأصحاب المصلحة الذين يعملون على وقف العنف ضد المرأة، وتساعد على توطيد نفوذهم في صنع السياسات وتعزز قدرتهم على صياغة جدول أعمال السياسات. وتتيح خطة عمل مكافحة العنف ضد المرأة للحكومات الديمقراطية أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات جميع السكان، ولا سيما النساء.

وكثيرا ما يكون من الضروري تنفيذ برامج تدريب للمشاركين بشأن الحلول المتاحة. تعد المبادرة الدولية[55] بمثابة بداية جيدة لهذه المعلومات. وهناك أيضاً جهود المجتمع الدولي التي تسعى إلى التصدي للعنف ضد المرأة والتي ستسفرعن المزيد من الأمثلة عن أفضل الممارسات، وعليه ينبغي أن تشتمل البرامج جميع المبادرات القائمة الأخرى لمكافحة هذه الظاهرة، وأن تدعى إلى تقديم عروض عن جهودها وبرامجها الحالية.

قد تكون هناك حاجة إلى المساعدة التقنية لمساعدة المؤسسات على صياغة وتنفيذ الآليات والتغييرات اللازمة للقواعد أو العمليات أو الثقافة المؤسسية لمعالجة هذه القضية. وقد يشمل ذلك استقدام خبير تقني لصياغة التشريعات، أو خبير في تنفيذ التغييرات التنظيمية، أو خبير في العنف القائم على نوع الجنس حول كيفية إعداد مسارات إحالة الخدمة المنسقة لضحايا العنف. وينبغي أن تراعي البرامج الحاجة والاستفادة من تخصصات متعددة، بما في ذلك خبراء حول العنف القائم ضد المرأة والديمقراطية والنوع الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من القطاعات المحددة مثل البرلمانات أو الانتخابات أو الأمن لصياغة وتنفيذ حلول قابلة للتطبيق.

لمزيد من الموارد حول تطوير خطط العمل يمكن الاطلاع على:

- مبادرة ليست التكلفة: وقف العنف ضد المرأة في السياسة (المعهد الديمقراطي الوطني)
- نسج جديد للسلطة والناس والسياسة: دليل عمل للمناصرة ومشاركة المواطنين (JASS)

إشراك الحلفاء الرئيسيين: التثقيف والتوعية

لأن العنف ضد المرأة وأثره على حقوق المرأة وعلى الديمقراطية غير معروفين نسبيا، فإن أي برنامج يعالج هذه الظاهرة ينبغي أن يتضمن عنصرا للتثقيف والتوعية. حيث قد لا يفهم أو يقتنع أصحاب المصلحة المعنيين بمن فيهم ضحايا هذا العنف بضرورة توجيه الاهتمام والموارد اللازمة لوقف العنف ضد المرأة. وبالمثل فإن المنظمات التي تعمل في مجال الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعلاج والتأهيل قد لا ترى الصلة بين السياسة وبين عملها على مكافحة العنف، ذلك إضافة إلى أن الفاعلين السياسيين التقليديين قد لا يعترفون بالعنف كقضية تواجة النساء الناشطات سياسيا. وبالتالي؛ ينبغي على البرامج تطوير ونشر مفهوم «العنف ضد المرأة في الحياة السياسية» لإعطاء اسم لهذه الأعمال وزيادة الوعي بها بوصفها عنفا. وينبغي أن تؤكد الرسائل على أن هذه السلوكيات لا ينبغي أن تقبل تحت مبرر «تكلفة ممارسة السياسة»، بل اعتبارها أعمالا تسعى إلى منع المشاركة السياسية للمرأة وتشكل انتهاكا خطيرا للقواعد الدولية والقوانين الوطنية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

الأنشطة

مؤتمر مبادرة #ليست التكلفة

يعتمد نوع الأنشطة المستخدمة في البرامج ومستوى التركيز لنشر الوعي بالقضية على التمويل المتاح والسياق القطري والقطاع/ات والعوامل الأخرى. ولكن من المستحسن أن يبدأ البرنامج بفعالية حول مبادرة **#ليست التكلفة** التي تجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين من جميع أطياف العمل السياسي لتثقيفهم حول هذه الظاهرة والعمل نحو بناء مجتمعات أكثر فاعلية لتعزيز ديمقراطيات قوية وشاملة.

ينبغي أن يوفر هذا التجمع منبرا لتقديم الإجراءات الجارية لمعالجة هذه المسألة داخل بلد ومنطقة البرنامج. ويمكن للبرنامج أن يسهم في ذلك من خلال جمع أصحاب المصلحة لإجراء مناقشة أولية بشأن فرص العمل في سياق معين. وينبغي أيضا استخدام هذه الفعالية لدعوة الجهات الفاعلة والمؤسسات ذات الصلة أن تشارك في عمل مبادرة #ليست التكلفة الدولية، والتي تشمل أفضل الممارسات والاستراتيجيات التي يمكن استخدامها بشكل فعال من قبل الناشطين والسياسيين وصناع القرار في بلدانهم لزيادة الوعي وتخفيف حدة العنف وزيادة مساءلة الجناة. كما تمكن مبادرة #ليست التكلفة أولئك الذين يعملون على هذه القضية من التواصل مع الآخرين الذين هم جزء من الحملة الدولية ضد العنف الذي يواجه النساء في الحياة السياسية، وجعلهم جزء من الشبكة الدولية المتنامية من صناع التغيير.

« على من يجب الحضور؟

ينبغي أن تشمل المشاركة في الفعالية الجهات الفاعلة الرئيسة والمؤسسات اللازمة لفهم القضية ومعالجتها. ينبغي جمع أطياف واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الناشطين والإصلاحيين المشاركين في العمل على مكافحة العنف ضد المرأة أو المتأثرين به في السياسة وأصحاب المصلحة الرئيسيين في الأحزاب السياسية والبرلمانات والهيئات الانتخابية وممثلي حقوق المرأة والباحثين في العنف القائم على النوع الاجتماعي وقطاع الأمن والعدالة وقطاعات التكنولوجيا الرقمية. ويجب أن تقدم

الفعالية نخبة من المتحدثين اختيروا لما عرف عن مشاركتهم وشغفهم بالعمل في هذه القضية، ودعوة جمهور من صانعي التغيير. وينبغي أن تعكس هذه الفعالية توازنا بين المشاركين من الرجال والنساء والأفراد من مختلف الأعمار والخلفيات. يمكن أن تكون مشاركة المواطنين المنظمة مفيدة في تشجيع المؤسسات السياسية مثل الأحزاب السياسية والبرلمانات على القيام بأدوارها بما يفي بالتزاماتها ومسؤولياتها الديمقراطية. ولذلك من الضروري دعوة ممثلي مجموعات المجتمع المدني الرئيسية للمشاركة مع أصحاب المصلحة داخل المؤسسات السياسية.

« ما الذي يجب تغطيته؟

ينبغي أن تحقق هذه الفعالية عبر المتكلمين والمداخلات والمناقشات ما يلي:

تعريف العنف ضد المرأة في السياسة ضمن سياق محدد:

- **نظرة عامة حول العنف ضد المرأة:** ينبغي أن تبدأ الفعالية بإلقاء نظرة عامة على القضية، بما في ذلك كيفية تعريفها، وأمثلة ونماذج تبرز وجودها في مختلف أنحاء العالم، وأية بيانات موجودة عن هذه الظاهرة في قطاعات مختلفة من المشاركة السياسية. ويمكن القيام بذلك عن طريق استخدام أو تكييف الحوار وأدوات مكافحة العنف ضد المرأة التي تمت مناقشتها في هذه الوثيقة.
- **شهادات من ضحايا العنف داخل البلد من مختلف القطاعات السياسية.** من المهم توضيح الطبيعة الشاملة لهذه القضية بإدراج الشهادات التي تبين كيف تظهر في إطار العمليات والمؤسسات السياسية المختلفة. فعلى سبيل المثال يمكن تقديم شهادة واحدة من امرأة تعرضت للعنف كوسيلة للسيطرة عليها أو منعها من التصويت، ويمكن لضحية أخرى أن تتحدث عن تجربتها مع مثل هذا العنف لمنع أو مكافحة جهودها في الدعوة لوقف العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. وسيكون من المهم أيضا عرض نطاق الأعمال التي تشكل العنف ضد المرأة في الحياة السياسية عن طريق الإدلاء بشهادات تجسد أشكالا مختلفة من العنف.
- **منظورات إقليمية أو دولية حول العنف ضد المرأة (اختياري):** ينبغي أيضا النظر في شهادات أو مناقشات من القيادات النسائية من البلدان الأخرى بشأن العنف في حياتهن وفي بلدهن. أو يمكن دعوة الباحثين أو الأكاديميين لتقديم ورقة أو مجموعة بيانات من مناطق أو بلدان أخرى لتوضيح الطبيعة العالمية للقضية.[56]

ملاحظة حول الشهادات: فعالية إطلاق مبادرة #ليست التكلفة

أطلق المعهد الديمقراطي الوطني مبادرة #ليست التكلفة رسميا في مؤتمر الأمم المتحدة السنوي للجنة المرأة في نيويورك مارس ٢٠١٦. تم تصميم المبادرة ليس فقط لتوفير المعلومات وزيادة الوعي حول العنف ضد المرأة، ولكن أيضا لتسليط الضوء على التجارب الحقيقية للنساء في جميع أنحاء العالم. استضاف المؤتمر المتحدثين الرئيسيين الذين عرضوا القضية كخبراء من مجموعة واسعة من القطاعات، وقدم المؤتمر كذلك سلسلة من الشهادات من النساء الناشطات في السياسة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ناشطات المجتمع المدني ورئيسات بلديات حاليات وسابقات وبرلمانيات وعضوات في قوات الأمن. هذه الشهادات خدمت هدفا هاما: جعل القضية «حقيقية» من خلال جلب تأثير العنف من المجال النظري إلى قضية ملموسة وملحة ولها آثار عميقة على النساء في جميع أنحاء العالم.

وبعد ذلك المؤتمر تم تنسيق عدة فعاليات لمجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة، حيث تعاون المعهد الديمقراطي الوطني وليبرال إنترناشيونال لدعوة برلمانيين/ات وأعضاء/عضوات أحزاب سياسية لحضور فعاليات مبادرة #ليست التكلفة. وكل فعالية قدمت فيها هذه الشهادات عبر المشاركون عن مدى قوة الاستماع إلى النساء حول تجاربهن، مشيدين ومؤكدين أن هذه الشهادات أعطت قضية العنف ضد المرأة الإلحاح الذي كانت تفتقده. يجب على مثل هذه الفعاليات أن تتضمن بالضرورة شهادات مماثلة، ولكن يجب أن تأخذ في الاعتبار:

- عدم إجبار النساء على تقديم شهاداتهنّ إذا كنّ لا يرغبن في الحديث علنا أو أمام جمهور معين
- ينبغي إبلاغ النساء في وقت مبكر في حالة تسجيل الفعالية أو حضور وسائل الإعلام، وتوفير الخيار لتقديم شهاداتهنّ دون أن يتم تسجيلهنّ.
- إذا كانت سرية هوية المرأة المشاركة أو سلامتها مصدر قلق ولكنها مازلت ترغب في الإدلاء بشهادتها، فيمكن للمنسقين النظر في تقديم الشهادات الحية بطرق مبتكرة، فعلى سبيل المثال:
  - » عرض الشهادات بشكل مجهول باستخدام أطراف ثالثة
  - » تمثيل سيناريوهات قصيرة
  - » طبع منشورات تتضمن شهادات مجهولة المصدر

تقديم حلول لقضية العنف ضد المرأة في السياسة

- **شهادات توضح الحلول في البلد التي تم تطويرها وتنفيذها:** يمكن أن يكون هؤلاء الأفراد في وضع جيد لمناقشة تحديات التنفيذ والدروس المستفادة.
- **الحلول الإقليمية أو الدولية لمعالجة العنف ضد المرأة:** وهذه يمكن أن تكون شهادات أو مجموعة من الجهات

الفاعلة الدولية التي اتخذت إجراءات لوقف العنف ضد المرأة في قطاع واحد أو أكثر من بلدهم أو منطقتهم أو على الصعيد الدولي. ويمكن أن تكون أيضا عملاً لباحث أو ممارس أو أكاديمي يقدم معلومات عن نوع معين من الإجراءات، مثل قواعد السلوك في الأحزاب السياسية أو مجموعة من الإجراءات التي تم اتخاذها.

- **توجيهات بشأن دور الجهات الفاعلة الخارجية والداخلية المؤسسية** في اتخاذ إجراءات لمعالجة العنف ضد

المرأة. ويمكن تقديم ذلك من قبل خبير في مجال الدعوة للمناصرة أو أصحاب المصلحة الذين قاموا بحملة للدعوة في تغيير القواعد والعمليات السياسية التي لها عوامل داخلية وخارجية بإمكانها صنع التغيير مثل المجتمع المدني وأعضاء المؤسسات و/أو القادة.

تقديم الدعوة إلى العمل

- جمع الفرص المتاحة للعمل، والأفكار التي لا تزال تحت التطوير والتي يمكن أن تتبناها مجموعة من الجهات الفاعلة والمؤسسات على الصعيد القطري والإقليمي والدولي.
- لأن أنواع العنف التي تحظى بالأولوية سوف تختلف من مكان لآخر، فإن فرص العمل الواردة في الوثيقة هي قائمة من الخيارات وليست وصفة طبية. لن تعمل كل استراتيجية في جميع الظروف. فقد قسمت الوثيقة إلى أقسام محددة بوضوح لتمكين الجهات الفاعلة من الجمع بين طرق العمل التي تعتبرها مناسبة.
- قد تختار إحدى المنظمات أو المؤسسات أو الأفراد متابعة الفرص القانونية وسبل الانتصاف، واتخاذ أو الدعوة إلى اتخاذ إجراءات تشريعية وإصلاحية، وذلك في محاولة للدفاع عن الضحايا وكذلك ملاحقة الجناة وتقديمهم للمحاسبة. وقد يختار آخرون وضع إجراءات لتوفير الرعاية والعلاج للضحايا، وزيادة الوعي والاستجابة لاحتياجاتهم. وقد يختار البعض الآخر رصد البيانات المتعلقة بالقضية والإبلاغ عنها، والسعي إلى تحقيق التقدم التكنولوجي للتصدي للعنف.

تثقيف وإشراك الحلفاء الرئيسيين

« إنشاء رسالة

في البداية لا تحتاج رسائل التوعية والتثقيف إلى أن تكون خاصة بكل بلد. ويمكن تطويرها بناء على معلومات من المبادرة الدولية #ليست التكلفة والموارد المصاحبة وغيرها من البحوث التي أجريت في جميع أنحاء العالم.[57] ولكن حالما يتم وضع خطة عمل استنادا إلى المعلومات التي تم جمعها من خلال تقييم العنف ضد المرأة وفعالية مبادرة #ليست التكلفة يمكن استخدام هذه المعلومات لصياغة رسائل أكثر استهدافا، توضح كيفية ظهور المشكلة في بلد معين وما هو التغيير المطلوب. وبالإضافة إلى ذلك؛ بما أن البرامج قد لا يكون لها تركيز مشترك لمختلف القطاعات السياسية، فينبغي تطوير رسائل تعكس القطاع الخاص والمؤسسات والعمليات والجهات الفاعلة التي تستهدفها. فعلى سبيل المثال: إذا كان البرنامج يركز على وقف العنف ضد المرأة في البرلمان، فينبغي أن تستهدف الرسائل الجهات الفاعلة والمؤسسات ذات الصلة بالبرلمان وأشكال العنف داخله.

يمكن للرسائل أن تستفيد من اللغة والإجراءات الواردة في المبادرة (على سبيل المثال القسم الذي يركز على الإجراءات البرلمانية)، ولكن يجب أن تكون مصممة خصيصا للسياق القطري. وفي ضوء ذلك ينبغي للممارسين والشركاء والحلفاء النظر في تطوير رسالتهم بشكل منهجي، لضمان أن تكون الرسالة مناسبة للجمهور المحدد، وضمان عرض المعلومات المطلوبة بدقة. وتشمل بعض الأنشطة والمواضيع التي يجب مراعاتها ما يلي:

أنشطة البرنامج لدعم تطوير الرسائل:[58]

- **ورشة عمل حول استراتيجيات تطوير وتقديم رسائل الدعوة:**
  - تعرف على جمهورك
  - تعرف على بيئتك السياسية
  - صغ رسالتك
  - قدم رسالتك
- **ورشة عمل حول وضع خطة اتصال:**[59]
  - لماذا تريد التواصل مع المجتمع؟ — ما هو هدفك؟
  - مع من تريد التواصل؟ — من هو جمهورك؟
  - عماذا تريد التواصل؟ — ما هي رسالتك؟
  - ماهي كيفية التواصل؟ — ما هي قنوات الاتصال التي ستستخدمها؟
  - مع من يجب عليك التواصل وما الذي يجب عليك فعله لاستخدام تلك القنوات؟ —كيف ستنشر رسالتك بشكل فعلي؟
- **ما بعد ورشة العمل: قم بتنفيذ خطة العمل:**
  - صمم رسالتك وقم بعرضها على الجمهور المستهدف
  - قم بتقييم هذه الجهود، وعدل على خطتك وفقا لذلك
  - استمر بالعمل على هذا المنوال

لمزيد من الموارد حول إنشاء رسالة والعمل مع حلفاء مشاركين، يمكن مراجعة:

- صندوق أدوات المجتمع: «الاتصالات لتعزيز الاهتمام» (مجموعة العمل في صحة المجتمع والتنمية)
- مركز المعرفة الإلكتروني لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

« الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بالعنف ضد المرأة:

لتطوير رسالة مستهدفة؛ من المهم تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية والمؤسسات الأكثر أهمية، لإيجاد إصلاحات دائمة لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه، ومن ثم صياغة الرسالة بناء على ذلك. بعض هذه الجهات قد تكون

ذات صلة بقضية العنف ضد المرأة في جميع القطاعات السياسية بشكل عام مثل المشرعين ومنظمات المجتمع المدني التي تركز على العنف القائم على النوع الاجتماعي، وبعضها قد تكون أكثر صلة بقطاع معين مثل هيئات إدارة الانتخابات أو قادة الأحزاب السياسية. وتعد الحوافز التي تدفعها جهات خارجية عنصرا رئيسا في الإصلاح المؤسسي، فالدعوة للمناصرة من المجتمع المدني على سبيل المثال لها دور حاسم في ضمان مساءلة المؤسسات عن الوعود التي تعهدت بها للمواطنين، ومن هذه المؤسسات الأحزاب السياسية وهيئات إدارة الانتخابات والبرلمانات والمؤسسات الحكومية الأخرى. وبناء على ذلك يمكن أن يكون لأعضاء المؤسسة وقادتها أثر كبير على مستويات العنف ضد المرأة التي تحدث داخل المواقع «المحمية» لتلك المؤسسات.ومن خلال جهود التوعية يمكن للبرامج أن تثقف أصحاب المصلحة بأن هذه السلوكيات ليست طبيعية وأنها تسعى بنشاط إلى منع المشاركة السياسية للمرأة، وأن ذلك يشكل انتهاكا خطيرا للقواعد الدولية والقوانين الوطنية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. يمكن تعزيز التغيير من خلال رفع الوعي حول القضية وإشراك أصحاب المصلحة من داخل المؤسسات السياسية وخارجها.

« أصحاب المصلحة من المعنيين بالعنف القائم على النوع الاجتماعي:

يجب الاعتراف بأن العنف ضد المرأة هو نوع من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وأنه نوع من العنف السياسي. ولذلك، بالإضافة إلى إشراك أصحاب المصلحة الذين يعملون مع العنف السياسي، من الضروري إشراك الفاعلين الذين لديهم خبرة حول العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف ضد النساء الناشطات سياسيا الذي لم يتم تقييمه بصورة منتظمة في معظم البلدان. هؤلاء الخبراء هم أفراد أو منظمات أو هيئات حكومية عاملة في قضايا العنف ضد المرأة، والذين من المرجح أن تكون لديهم معلومات عن الأسباب المحتملة للعنف ومرتكبيه ورؤية أوضح لآليات المعالجة والوقاية. وهذه الجهات المعنية غير التقليدية مهمة، ليس فقط بسبب فهمها لهذه القضية، ولكنها أساسية لإنشاء وتنفيذ أساليب مستدامة للتغيير لمعالجة هذه الظاهرة.

وعلى الرغم من أن الجهات المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ستقر بأن العنف ضد المرأة مشكلة، إلا أنها قد لا ترى صلة بين العنف الذي يستهدف النساء في السياسة وبين غيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد يكون من الضروري رفع وعي هذه الجهات ودورها في الاستجابة لهذا النوع من العنف وتنسيق التواصل مع الخدمات القائمة للضحايا والتقارير التي تقدمها الجهات السياسية الفاعلة. ينبغي أن تهدف البرامج إلى ضمان أن يتصدى أصحاب المصلحة التقليديون وغير التقليديين لهذه القضية على نحو واف وفي الوقت المناسب وبصورة صحيحة.

الأطراف المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي تشمل:

- المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الثنائية التي تركز على النوع الاجتماعي
- المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق المرأة مع التركيز على المشاركة السياسية للمرأة
- المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق المرأة التي تركز على العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك أولئك الذين يقدمون الخدمات أو يديرون الملاجئ والخطوط الساخنة
- أمين المظالم الحكومي أو الوزارات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي

« أصحاب المصلحة من السياسيين:

وبالمثل فإن أصحاب المصلحة من السياسيين المعنيين قد لا يفهمون أو يقتنعون بضرورة توجيه الاهتمام والموارد لوقف العنف ضد المرأة. وكثيرا ما لا يعتبر وقف أعمال العنف القائم على نوع الاجتماعي مثل الاغتصاب أو الاعتداء المنزلي أمرا ذا صلة بتعزيز نزاهة المؤسسات والعمليات الديمقراطية. وعليه؛ فستتطلب التوعية الأولية تثقيفا مستهدفا وتوعية حول العنف ضد المرأة وتأثيرها على الديمقراطية. وينبغي أن تشمل هذه التوعية مناقشات بشأن الاستجابة المناسبة من جانب الأفراد والمؤسسات لمنع العنف ومعاقبة الجناة وتوفير الخدمات اللازمة للضحايا. فكثيرا ما تواجه النساء اللواتي يبلغن عن العنف حواجز كبيرة تحرمهنّ من استجابة عادلة وآمنة ودقيقة من قوات الأمن أو المؤسسات السياسية أو المسؤولين الحكوميين.

الجهات المعنية السياسية تشمل:

- قيادة الأحزاب السياسية وعضوات الأحزاب
- هيئات إدارة الانتخابات
- قوات الأمن ومؤسساتها
- مجموعات ضمن تحالف يعمل على مراقبة الانتخابات تركز على حقوق المرأة على وجه التحديد أو حقوق الإنسان بشكل عام
- النساء المنتخبات على المستوى المحلي أو الإقليمي أوالوطني (الحاليات أو السابقات)
- موظفون/ات برلمانيون/ات أو أعضاء/عضوات في البرلمان
- المنظمات غير الحكومية التي تركز على المشاركة السياسية للمرأة، والحكم الرشيد، والرصد البرلماني، ومساءلة الهيئات الحكومية

« الأنشطة التوضيحية للتوعية والتواصل لإشراك أصحاب المصلحة:[60]

- **القيام بحملات توعية تستهدف الأحزاب السياسية والناخبين** لتسليط الضوء على القضية من خلال الملصقات والمواقع الإلكترونية مثل تويتر وأشرطة الفيديو على الإنترنت والبث التلفزيوني. رفع وعي المواطنين بهذه القضية من خلال الخطابات والحملات التي تسلط الضوء على هذا السلوك وتدينه. ينبغي أن يركز المحتوى على توضيح ما هو العنف ضد المرأة في السياسة وشرح أسباب عدم شرعيته في ضوء القوانين والقيم الاجتماعية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والإدماج والمساواة.
- العمل مع مقدمي الخدمات الذين يستجيبون لضحايا العنف ضد النساء لضمان تدريبهم على التعرف على هذا النوع من العنف ومرتكبيه وضرورة دعم ضحاياه.
- توفير التدريب للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، لتمكين الاعتراف بأعمال العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، وأخذ هذه الأعمال على محمل الجد باعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية والديمقراطية.
- رفع مستوى الوعي بين أعضاء الأحزاب السياسية حول هذه القضية من خلال توزيع المواد، بما في ذلك الملصقات والمواقع الإلكترونية والتويتات والفيديوهات على الإنترنت. ينبغي أن يركز المحتوى على توضيح ما هو العنف ضد المرأة في السياسة وخاصة فيما يتعلق بالأحزاب أو أعضائها، وشرح أسباب عدم شرعيته. يجب أن تشدد المواد

أهمية حملات التوعية: نيجيريا وحملة وقف العنف ضد المرأة في الانتخابات

خلال انتخابات نيجيريا في عام ٢٠١٥ أطلق الاتحاد الدولي للمحاميات (مجموعة مدنية تعمل على رفع وعي المواطنين في البلد) بدعم من المعهد الديمقراطي الوطني حملة «وقف العنف ضد المرأة في الانتخابات» لتحديد وتوثيق وتقديم تقارير عن العنف ضد المرأة. وشملت هذه الحملة عنصرا هاما للتوعية بالإضافة إلى تركيزها على التوعية العامة والوقاية. وبالإضافة إلى الحملات الإذاعية والاستخدام الواسع النطاق لوسائط الإعلام التفاعلي فقد قامت حملة «وقف العنف ضد المرأة» بتنسيق أنشطة التوعية المستهدفة منها فعالية رفيعة المستوى لإطلاق برنامجها وجهودها للتواصل مع أصحاب المصلحة المحددين ورفع وعيهم حول العنف ودعوتهم لدعم رسالتها.

شمل إطار أصحاب المصلحة عددا من العاملين في هيئة إدارة الانتخابات وقوات الأمن والأحزاب السياسية ومجموعات المجتمع المدني. ونتيجة لهذا العمل تمكنت حملة وقف العنف ضد المرأة في الانتخابات من دعم جهود الوقاية والتخفيف من العنف في مؤسسات أصحاب المصلحة الرئيسيين. حيث حققت هذه الجهود الاستجابة السريعة من قبل أصحاب المصلحة لتوفير خبرات وقدرات وموارد واسعة النطاق. ففي فعالية إطلاق الحملة رسميا في ولاية كوجي على سبيل المثال أعلن مفوض الشرطة أن جميع أشكال العنف الانتخابي التي تستهدف النساء ستعطى أولوية عالية من جانب قوة الشرطة، وكما أعلن عن تعيين ضابط شرطة مكلف بدعم الحملة لضمان الإبلاغ عن جميع أعمال العنف ضد المرأة من أجل حلها.

على أن أعمال العنف ضد المرأة في السياسة تنعكس سلبا على الحزب، وأنها ترسل رسالة عن الحزب التي قد تنفر الناخبين وعامة الجمهور.

- توفير التدريب للبرلمانيين لرفع مستوى وعيهم حول سلوكهم، والتي قد لا يدركون أنها تمييزية تجاه المرأة. ويمكن أن يعمل هذا التدريب على تعزيز مراعاة المنظور الجنساني وزيادة الوعي لدى البرلمانيين، وتوفير معلومات عن الموارد المتاحة للتصدي لأعمال العنف ضد المرأة في مجال السياسة.
- توفير برامج التدريب والتوجيه للنساء المرشحات لتبادل الأفكار واستراتيجيات المواجهة حول كيفية الاستجابة لأعمال العنف ضد المرأة في السياسة والتخفيف من حدتها، بما في ذلك كيفية تفعيل القدرة على المواجهة والاستجابة الفعالة للهجمات الشخصية والهجمات على الإنترنت. وقد يضاف إلى ذلك توفير برامج تدريبية للرجال لزيادة الوعي حول كيفية وقف العنف وإشراكهم في جهود إضافية لمعالجة العنف ضد المرأة.
- رفع مستوى الوعي بين قطاعات الأجهزة الضبطية والقضاء فيما يتعلق بوجود تشريعات بشأن العنف ضد المرأة حيثما وجدت، وعن أدوات قانونية أخرى يمكن استخدامها لمعالجة العنف في المجال السياسي. يمكن أن تشمل هذه الأدوات مواد تصف كيفية التعامل مع القضايا القانونية المتعلقة بالعنف ضد المرأة والأدوات اللازمة لمساعدة المتأثرين. ويمكن إدراج هذه الموارد التشريعية في بروتوكول أو نشرها في شكل كُتيب أو منشور إلكترونيا كدليل لموظفي العدالة والأمن.

للحصول على موارد إضافية حول التوعية يمكن الاطلاع على:

- « صندوق أدوات المجتمع: التواصل لتعزيز الاهتمام (مجموعة العمل من أجل صحة المجتمع والتنمية)
- « مركز المعرفة الإلكتروني لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

« الدعوة إلى تنفيذ العمل:[61]

بعد اختيار مجموعة من الحلول لخطة عمل مكافحة العنف ضد المرأة، ووضع رسائل للدعوة للمناصرة، ينبغي تقديم المساعدة التقنية للمشاركين في البرنامج، لإنشاء حملة ناجحة للدعوة لمناصرة خطة العمل وتنفيذها. وينبغي أن يكونوا قادرين على تعزيز وتنفيذ وتتبع السياسة طوال الوقت. البرامج التي تركز على تزويد المشاركين بالمهارات والمعارف اللازمة للقيام بكل من هذه الخطوات يمكن أن يكون لها مراحل عديدة:

- المساعدة الفنية لدعم ائتلاف أو مجموعة من الجهات الفاعلة التي تروج لخطة العمل لتطوير وتنفيذ استراتيجية الدعوة للمناصرة
- بناء القدرات لمساعدة المستفيدين من البرامج على تطوير المهارات اللازمة لإنجاح حملة الدعوة للمناصرة، بما في ذلك بناء الائتلافات الفعالة وإدارتها

ويمكن أن تكون هذه الائتلافات رسمية أو غير رسمية:

الائتلافات الرسمية

يمكن إنشاء خطط العمل والترويج لها من قبل المجموعات القائمة حالياً مثل تجمع برلماني نسائي والتي قد تتضافر لوضع خطة عمل لمكافحة العنف ضد المرأة لتركيز دعوتهم. وأيضاً يمكن أن يؤدي جمع أصحاب المصلحة معا لوضع جدول أعمال مشترك لإنشاء شبكة رسمية أو تحالف. على سبيل المثال قد يجتمع الرجال والنساء في مواقع حزبية سياسية مختلفة لتحديد قائمة من الإجراءات المشتركة لمعالجة العنف ضد المرأة، ثم إنشاء تحالف رسمي لتعزيز منبرهم عبر الخطوط الحزبية.

شبكات العمل: ألبانيا والمساواة في صنع القرار

استضاف المعهد الديمقراطي الوطني في عام ٢٠٠٩ برنامجا لتنمية المهارات السياسية للمرأة الألبانية. وفي ذلك الوقت لم تشغل النساء سوى ١٠ مقاعد من أصل ١٤٠ مقعدا في برلمان ألبانيا. خلال فترة البرنامج شكلت النساء روابط قوية عبر الأحزاب السياسية في كثير من الأحيان. وبعد هذا البرنامج اجتمعت النساء معا لتشكيل شبكة نسائية رسمية متعددة الأحزاب تحت مسمى»المساواة في صنع القرار» لزيادة وعي الجمهور بالحاجة إلى مشاركة سياسية أكبر من جانب المرأة، والدفع إلى وجود وحضور أقوى للمرأة في الأحزاب السياسية والمواقع المنتخبة، ودعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي تفيد المرأة على صعيد المجتمع المحلي. من خلال إنشاء شبكة من هذا القبيل استطاعت النساء في ألبانيا العمل معاً حول قضايا هامة والدعوة إلى التغيير عن طريق التأكيد على أهمية حضور صوت المرأة في مناقشة السياسات. ومن خلال المناقشات الجماعية والمناظرات تمكنت شبكة «المساواة في صنع القرار» من جعل صحة المرأة أولوية عند الأعضاء إثر حملتها للدعوة للتصدي لسرطان الثدي وسرطان الرحم.

الائتلافات غير الرسمية

عادة ما تعمل التحالفات غير الرسمية على جمع أصحاب المصلحة معا من أطراف وقطاعات مختلفة لفترة محدودة لغرض محدد هو وضع وتعزيز جدول أعمال مشترك. وفي هذه الحالة يجتمع الفريق لتحديد الأولويات المشتركة ومن ثم يشكل مجموعات عمل من شأنها أن تضع خطة عمل للدعوة للمناصرة في القطاعات ذات الصلة مثل الأحزاب أو الحكومة الوطنية لتعزيز سياساتها المقترحة. ولن يكون لهذا الائتلاف أي هدف سوى الترويج لخطة عمل الفريق العامل المعني بالقضاء على العنف ضد المرأة. ولكن ما تزال المجموعات غير الرسمية بحاجة إلى عقد اجتماعات منتظمة لرصد نجاح أعمال الدعوة،

وعليها الاستمرار بالعمل ما دامت هناك حاجة إلى تحقيق أهدافها.
عند تنفيذ خطط العمل وتعقب التعهدات يمكن للمشاركين في البرامج أن يتلقوا أو يطلبوا بناء قدرات إضافية. وينبغي أن تلم هذه المساعدات باحتياجات التحالف أو الجماعات المعنية، والأهم من ذلك عليها أن تلم باستراتيجيات العمل التي حددوها والخطوات اللازمة لتحقيق أهدافهم.

شبكات العمل: المكسيك وحملة «2% y MÁS»[62]

في عام ٢٠١١ قامت مجموعة من أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات وبدعم من المعهد الديمقراطي الوطني بوضع استراتيجية للدعوة إلى تنفيذ لائحة تنص على أن تنفق الأحزاب السياسية نسبة ٢ في المائة من التمويل العام على التدريب والتنمية السياسية للمرأة. ثم أصبح الفريق غير الرسمي تحالفا رسميا تحت إطار مشروع «2% Mujeres en Política Y MÁS» والمزيد من النساء في السياسة». وقد نجح هذا التحالف في الضغط من أجل وضع لوائح جديدة لزيادة الشفافية وتعزيز التدقيق في تمويل الأحزاب بشكل عام، والنسبة المئوية المخصصة لتدريب المرأة وتعزيز قدراتها وتطوير القيادات على وجه التحديد. ومن ثم واصل التحالف العمل مع أصحاب المصلحة الحكوميين ووضع مؤشرات وأصدر دليلا للدعوة للمناصرة الذي تم توزيعه في الولايات في جميع أنحاء المكسيك.

وقد يشمل بناء القدرات الإضافية ما يلي:

- الحشد المجتمعي
- استقطاب الجمهور المستهدف
- التواصل الفعال
- إدارة الموارد وجمع التبرعات
- التفاوض

دعوة المجتمع المدني للمناصرة

ويمكن للبرامج أيضا أن تنظم حلقات عمل مع أعضاء المجتمع المدني والناشطين الذين شاركوا في تشكيل خطة العمل. ويمكن أن توفر حلقات العمل هذه مساحة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني لمناقشة خطوات الدعوة للمناصرة التي ستتخذها لدعم تطوير المنظمات السياسية الشاملة، والتصدي للعنف داخل هذه المؤسسات، و مساءلة المؤسسات والجهات الفاعلة الأخرى عن تنفيذ خطط العمل. والهدف من هذه المناقشات هو قيام أعضاء المجتمع المدني بوضع استراتيجيات للدعوة وخطط عمل خاصة بهم لمواصلة الضغط على المؤسسات لتنفيذ التزاماتها بوقف العنف ضد النساء الناشطات سياسيا.

ويمكن لأعضاء المجتمع المدني والناشطين الاعتماد على نتائج التقييم الأصلية للعمل على التزاماتهم واستراتيجياتهم، مستخدمي تلك المنصة لضمان وضع استراتيجيات منطقية يمكن تنفيذها لوقف العنف ضد المرأة ومساءلة الجهات الفاعلة الأخرى عن التزاماتها. يمكنهم اختيار رفع مستوى الوعي، أو استهداف صانعي القرار، أو حشد الدعم أو تصميم طرق جديدة للدفع من أجل التغيير والحفاظ عليه. ويمكن أن يكون هناك نهج أقوى ومتعاضد إزاء العنف ضد المرأة والتصدي له بفعالية تحت ظل وجود قطاعات متعددة من الحيز السياسي في بلد يناقش ويعالج العنف ضد المرأة، مثل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والبرلمانات والمؤسسات الحكومية.

الخاتمة

إن العنف ضد النساء الناشطات سياسيا يمثل قضية في كافة المناطق والقطاعات والسياقات السياسية، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض الديمقراطية. وعلى الرغم من أنه لم يسبق تسجيل هذه الظاهرة تاريخاً، إلا أن هناك مجموعة متزايدة من البحوث تبين أثر هذا العنف وتكلفته، ليس فقط بالنسبة للنساء اللواتي يستهدفهن العنف، بل أيضا للديمقراطيات الشاملة والمستدامة ككل. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لمعالجة قضية العنف ضد المرأة. ولا بد من الاضطلاع بها على جبهات عديدة، من العمل الدولي الذي تقوم به المؤسسات الدولية إلى العمل الهام الذي يقوم به الناشطون وممارسو الديمقراطية في البلدان. وستساعد هذه الوثيقة والأدوات التي تقدمها العاملين على هذه القضية على تحديد أفضل السبل لتوجيه جهودهم والخطوات الملموسة والمعلومات التي يجب أن يأخذوها في الاعتبار والقرارات التي يجب أن يتخذوها لوضع وتنفيذ برامج تعالج العنف ضد المرأة في السياسة وتعزز ثقافة وممارسة ديمقراطية أكثر شمولا واستدامة.

الملاحق

١. فرص العمل

في مبادرة #ليست التكلفة: دعوة إلى العمل لوقف العنف ضد المرأة في السياسة

» فرص العمل لوقف العنف ضد المرأة (المعهد الديمقراطي الوطني)

٢. العنف ضد المرأة في أدوات التقييم السياسي

A. المجتمع الدولي[63]

B. الأحزاب السياسية

» فوز مع النساء: أداة تقييم الأحزاب السياسية (المعهد الديمقراطي الوطني)

» فوز مع النساء ٢: تقييم مشاركة المرأة والعنف ضد المرأة داخل الأحزاب السياسية (المعهد الديمقراطي الوطني)[64]

C. الانتخابات والعمليات الانتخابية:

» أصوات بدون عنف: دليل مراقبو الانتخابات من المواطنين للتصدي للعنف ضد المرأة في الانتخابات (المعهد الديمقراطي الوطني)

» العنف ضد المرأة في الانتخابات: إطار التقييم والرصد والاستجابة (المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية)

D. البرلمان

» موجز: التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان (الاتحاد البرلماني الدولي)

المراجع

[1] كريغ فولدن وآلان ويسمان ودانا ويتمر (٢٠١٠) «الفعالية التشريعية للمرأة في الكونغرس»، http://polisci.osu.edu/faculty/cvolden/VWWWomenLEP.pdf.

[2] أوكونور، ك. (غير مؤرخ) «هل المرأة مهمة في الهيئات التشريعية المحلية والولائية والوطنية؟» معهد المرأة والسياسة، الجامعة الأمريكية.
http://www.oklahomawomensnetwork.com/doc/Why%20Women%20Matter%20paper.doc

[3] معهد الأمن الشامل (٢٠٠٩) «استراتيجيات لصانعي السياسات: إشراك المرأة إلى الحكومة».
http://www.huntalternatives.org/download/1648_bringing_women_into_government_mar_09_final.pdf

[4] غابرييل باردال. «كسر القالب: فهم النوع الاجتماعي والعنف الانتخابي». المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية: واشنطن؛ الاتحاد البرلماني الدولي. «التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد النساء البرلمانيات»، موجز القضايا، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٦.
;http://www.ipu.org/pdf/publications/issuesbrief-e.pdf
منى لينا كروك. «العنف ضد المرأة في السياسة». مجلة الديمقراطية، المجلد ٢٨، العدد ١: ٤٧-٨٨.

[5] وحتى في الحالات التي قد يطلب فيها من النساء الحصول على المال، بدلا من الجنس، يمكن أن يكون ذلك شكلا من أشكال العنف الاقتصادي. وفي كثير من الأحيان لا يسمح للمرأة الوصول إلى الشبكات والموارد المتاحة لزملائها الذكور، وبالتالي منعهنّ من المشاركة. فعلى سبيل المثال عندما يتم تعيين التكلفة النقدية للترشيح أو تكاليف الحملة الانتخابية فإن النساء يتأثرن بشكل غير متناسب، لأنهن يشغلن منزلة أقل من الرجال، أو لديهن عوائق إضافية للتمويل (مثل المصارف التي تتطلب توقيعات أزواجهن على قرض) وهي مشاكل لا يواجهها الرجال.

[6] «تقرير جديد يبين مدى التحرش عبر الإنترنت والإساءة الرقمية». ٢٠١٦. البيانات والمجتمع. متاح في
https://datasociety.net/blog/2016/11/21/online-harassment

[7] «التحرش على الإنترنت.» ٢٠١٤. مركز أبحاث بيو. متاح في
http://www.pewinternet.org/2014/10/22/online-harassment

[8] منى لينا كروك. «العنف ضد المرأة في السياسة». مجلة الديمقراطية، المجلد ٢٨، العدد ١: ٤٧-٨٨.

[9] المعهد الديمقراطي الوطني. ٢٠١٠. «انتخابات مجلس الرئاسة والمقاطعات لعام ٢٠٠٩ في أفغانستان». واشنطن العاصمة. ص. ٢٣
https://www.ndi.org/files/Elections_in_Afghanistan_2009.pdf

[10] جارديان. « نساء مطلقات/مهجورات للتصويت في الانتخابات التنزانية».

[11] تامي كوينتانيلا. ٢١٠٢.
« Propuesta de Iniciativa Legislativa Sobre Acoso Político aMujeres Autoridades.»
ليما: الأتحاد الأوروبي

[12] http://budapestsentinel.com/interviews/meet-bernadett-szel-co-chair-mp-hungarysgreen-party-lmp/;

http://www.bbc.com/news/world-asia-india-33341631.

[13] مورينا هيريرا، وميتزي أرياس، وسارة غارسيا. ١١٠٢.
« Hostilidad y violencia polÍtica:develando realidades de mujeres autoridades municipales.»
سانتو دومينغو. الشراكة الدولية لجنوب آسيا. ٦٠٠٢. «العنف ضد المرأة في السياسة». لاليتبور: ساب-نيبال دار النشر.

[14] يواكيم كرانتز وليزا والين وسانا والين. ٢١٠٢.
« Politikernas trygghetsundersökning.»
ستوكهولم: بروتسفوربيغاند راديت.

[15] ACOBOL. ٢١٠٢.
"Acoso y violencia política en razón de género afectan el trabajopolítico y gestión pública de las mujeres."
http://www.acobol.org.bo

[16] توري شيبارد. ٤١٠٢. « مزيد من النساء بهجرن السياسة بعد أن تلقت جوليا جيلارد معاملة سيئة».

[17] روزي كامبل وجوني لوفيندوسكي. ٦١٠٢. « آثار أقدام في الرمال: شبكة المرأة خمس سنوات لمراقبة ولتوجيه برنامج التعليم السياسي.» جمعية فابيان.
http://www.fabians.org.uk/wp-content/uploads/2016/01/FootstepsInTheSand_lo.pdf

[18] الاتحاد البرلماني الدولي. «لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين: نظرة عامة».
http://www.ipu.org/hr-e/committee.htm

[19] الاتحاد البرلماني الدولي. ٦١٠٢. «التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد البرلمانيات.»
http://www.ipu.org/pdf/publications/issuesbrief-e.pdf.

[20] الأماكن العامة المحمية هي المؤسسات السياسية التي يجب أن تكون شفافة في المجتمع الديمقراطي وخاضعة للمساءلة أمام الجمهور. ولكن بسبب وجود هيكلة تمنح السلطة لنخبة الذكور تقليديا وتضع المرأة في موقع أدنى (وهذا النوع من الهيكلة يمكن أن يتفاقم في هذه المؤسسات بكونها تعتبر جمعيات خاصة أو لديها بعض الامتيازات الملحقة بها التي تعفيها من القوانين والتدقيق الذي تواجهه مؤسسات أخرى)، فإن مثل هذه الأماكن تسمح في كثير من الأحيان بالتمييز ضد المرأة داخل عضويتها وتمكن من العنف ضدها.وكثيرا ما يكون مرتكبو هذا العنف وضحاياه أعضاء في نفس المؤسسة. فعلى سبيل المثال قد تكون عضوات الأحزاب السياسية ضحايا للعنف الذي يرتكبه ضدهن قادة أو أعضاء في حزبهن.

[21] غابرييل باردال. «كسر القالب: فهم النوع الاجتماعي والعنف الانتخابي». المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية: واشنطن.

[22] بيكي غارديز، وآخرون. «الجانب المظلم من تعليقات الجارديان « الجارديان. ٢١ نيسان/أبريل ٦١٠٢؛ أنيتا برنشتاين، «سوء المعاملة والتحرش يقللان من حرية التعبير»، كلية بروكلين للقانون، المجلد ٥٣، العدد ١ خريف ٤١٠٢.

[23] الأمم المتحدة. ٣٩٩١. الجمعية العامة.
http://www.un.org/documents/ga/res/48/a48r104.htm

[24] الأمم المتحدة. ٨٤٩١. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
http://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/

[25] الأمم المتحدة. اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو).

http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm#article1

[26] الأمم المتحدة. اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو).
http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm#article1

[27] بيمان وآخرون. (٧٠٠٢) «المرأة السياسية، التحيز الجندري، وصنع السياسات في المناطق الريفية في الهند». ورقة معلومات أساسية عن تقرير حالة الأطفال في العالم لعام ٧٠٠٢: ص. ١١ و٥١ و٦١.
http://www.unicef.org/sowc07/docs/beaman_duflo_pande_topalova.pdf

[28] كاميسا وريينغولد (٤٠٠٢) « المرأة ومشرعو الدولة والبحوث التشريعية: ما بعد التشابهات والفروق « في سياسة الدولة والسياسة الفصلية. ٤، No.٢: ١٨١-٠١٢.

[29] ماري أوريلي وأندريا سويلاباهين وثانيا بافنهولز. «إعادة تصور صنع السلام: أدوار المرأة في عمليات السلام». (٥١٠٢):
www.ipinst.org/wp-content/uploads/2015/06/IPI-E-pub-Reimagining-Peacemaking.pdf

[30] منها على سبيل المثال ،دون حصر: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وحقوق المرأة في أفريقيا («بروتوكول مابوتو»)، والبروتوكول الأول للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع ومعاقبة العنف ضد المرأة («اتفاقية بيليم دو بارا»).

[31] بوليفيا هي البلد الوحيد الذي مرر قانونا يتناول على وجه التحديد العنف ضد المرأة حيث أصدرت تشريعات لمكافحة هذا النوع من العنف في عام ٢١٠٢. كل من المكسيك وبيرو وإكوادور وكوستاريكا قد نظرت في تشريعات مماثلة أو تنظر فيها حاليا.

[32] جيسيكا مرفي. «ترودو يعطي كندا أول مجلس وزراء مع عدد متساو من الرجال والنساء.» الجارديان. نوفمبر ٤.
https://www.theguardian.com/world/2015/nov/04/canada-cabinet-gender-diversity-justin-trudeau

[33] يعمل المعهد الديمقراطي الوطني على رفع مستوى الوعي وجمع البيانات وبناء قدرات شركائه حول قضية العنف ضد المرأة من خلال برنامجه الدولي مبادرة #ليست التكلفة الذي أطلق في مارس ٦١٠٢. وفي الوقت الراهن يقوم المعهد بإجراء بحوث في مجال العنف ضد المرأة في المجتمع المدني، حيث الناشطات من النساء هن من أكثر الفئات تعرضا للعنف بسبب نشاطهن السياسي. وأيضاً يقوم المعهد حاليا بتحديث أداة تقييم الأحزاب السياسية من خلال برنامج «فوز مع النساء» لفحص العنف ضد المرأة داخل المنظمات الحزبية. وبالنسبة للانتخابات فقد قام المعهد بتطوير موارد وإرشادات لبناء قدرة مراقبي الانتخابات على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في الانتخابات، والتي تم جمعها في مجموعة أدوات التصويت بدون العنف وجعلها متوفرة على الموقع الإلكتروني. وفيما يخص البرلمانات فقد أجرى الاتحاد البرلماني الدولي (وهو شريك في مبادرة المعهد #ليست التكلفة) دراسة نشرت في تشرين الأول / أكتوبر ٦١٠٢، والتي تسلط الضوء على خطورة ونطاق العنف ضد المرأة في البرلمان. هذه تمثل أمثلة على برامج تركز على قطاعات سياسية معينة. ولكن يمكن ايضاً للممارسين والشركاء في مجال الديمقراطية وضع برنامج يستهدف مختلف القطاعات السياسية باستخدام مكونات من كل قطاع.

[34] للاطلاع على تفاصيل حول التطورات في أمريكا اللاتينية: منى لينا كروك وجوليانا ريستريبو ساينين، « العنف الجنساني والعنف السياسي في أمريكا اللاتينية»، بوليتيكا وغوبيرنو ٣٢ (يناير ٦١٠٢): ٥٢١-٧٥١.

[35] ففي كوت ديفوارعلى سبيل المثال شاركت مجموعة منظمات المجتمع المدني الناشطة في كوت ديفوار (OFACI) في البحث ودعوة مناصرة الضحايا من النساء المستهدفات أو المتأثرات بالعنف في مرحلة ما بعد الانتخابات. وفي تنزانيا شكلت مجموعة من الفاعلين في المجتمع المدني تحالف سيكستورتيون من أجل وضع حد للابتزاز والمضايقات الجنسية التي تتعرض لها المرأة

في السياسة ومكان العمل.

[36] هناك مرجع مفيد في موجز الاتحاد البرلماني الدولي عن قضايا التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد البرلمانيات، الذي صدر في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٦، والذي يورد تفاصيل عن البحوث التي أجرتها المنظمة في دراسة عن تجارب البرلمانيات في مجال العنف في السياسة.

[37] هناك منظمات دولية أخرى تبذل جهودا لمعالجة هذه الظاهرة، من ضمنها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية.

[38] الاتحاد البرلماني الدولي. «التحيز الجنسي والمضايقات والعنف ضد النساء البرلمانيات»، موجز القضايا، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٦.
http://www.ipu.org/pdf/publications/issuesbrief-e.pdf

[39] جيسيكا هوبر وليزا وكامرود. «العنف ضد المرأة في الانتخابات، مقتطف من إطار عمل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية « عمل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، أغسطس ٢٠١٦.

[40] سيعمل المعهد الديمقراطي الوطني على العمل لتقييم هذه الظاهرة ومعالجتها بشكل أفضل داخل الأحزاب السياسية طوال عام ٢٠١٧.

[41] وعلى الرغم من أنه يمكن الاستفادة من نتائج التقييم في وضع خط أساس للبرنامج، فإن الأداة المستخدمة في وثيقة التوجيه البرنامجي هذه ليست تقييما أساسيا في حد ذاته.

[42] تبذل هيئة الأمم المتحدة للمرأة حاليا جهدا لإنشاء إطار تقييم شامل للعنف ضد المرأة. الأدوات الحالية هي مجموعة للموارد التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني ومنظمة الدول الأمريكية في إطار الجهود التي يبذلونها لمعالجة المسألة وقياسها.

[43] حاليا تركز أدوات تقييم المكاتب المنتخبة المشار إليها في هذه الوثيقة على العنف ضد المرأة في البرلمان، حيث اجريت معظم نشاطاتها في البرلمان. وتشمل الأدوات أيضا بعض الأسئلة من دراسة استقصائية أجرتها مؤخرا منظمة الدول الأمريكية بشأن المرأة في المناصب المحلية المنتخبة.

[44] قد توجه هذه الأسئلة برامج تركز على قطاع واحد على وجه الخصوص؛ وفي هذه الحالة ستجد البرامج مزيدا من التوجيه في الأدوات الخاصة بالقطاعات المشار إليها في هذه الوثيقة. وقد يتضمن هذا التوجيه الخاص بالقطاع تقييمات إضافية من أجل التحقيق في العنف ضد المرأة بشكل متكامل في هذا القطاع بالذات.

[45] أدوات التقييم مثل تقييم الاتحاد البرلماني الدولي المراعي للاعتبارات الجنسانية أو تقييم المعهد الوطني الديمقراطي للأحزاب السياسية هي أمثلة على هذه الموارد التي تركز على النوع الاجتماعي والتي يمكن استخدامها جنبا إلى جنب مع هذه الأداة المركزة لمكافحة العنف ضد المرأة.

[46] طرق البحث مقدمة من قبل فريق الرصد والتقييم في المعهد الديمقراطي الوطني، «كيفية تصميم خط أساس مجتمعي».

[47] (UNFPW) و (WAVE). «تعزيز استجابات النظام الصحي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى: مجموعة موارد».
http://eeca.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/WAVE-UNFPA

[48] هناك مصدر إضافي قد يكون مفيدا للممارسين وهو أداة مسح «شركاء من أجل الوقاية»، المستخدمة في دراسة الأمم المتحدة المتعددة البلدان بشأن استخدام الرجال للعنف ضد المرأة. وعلى الرغم من أن التقييم لا يركز على العنف ضد المرأة

في السياسة، فإنه يمكن أن يكون مثالا على كيفية طرح الأسئلة حول القضايا الحساسة:
http://www.partners4prevention.org/how-to/research

[49] تحت التطوير (٧١٠٢)

[50] تحت التطوير (٧١٠٢)

[51] ستيوارت وشمداساني وروك. (٢٠٠٢) حلقات بؤرية: النظرية والتطبيق. منشورات سيج: ثوساند أواك، كاليفورنيا، ص ٢٤-٣٤.

[52] تحت التطوير (٧١٠٢)

[53] ليزا فينيكلاسن وفاليري ميلر. ٧٠٠٢. «القسم ٨: لحظة التخطيط # ٣: تعريف وتحديد المشاكل»، نسج جديد للسلطة، والناس، والسياسة: دليل العمل للدعوة للمناصرة ومشاركة المواطنين، ستايلس للنشر.
http://www.justassociates.org/sites/justassociates.org/files/13chap8_identifying_prob.pdf

[54] نفس المرجع. «القسم ٩: لحظة التخطيط # ٤: تحليل المشاكل واختيار القضايا ذات الأولوية» نسج جديد للسلطة، والناس، والسياسة: دليل العمل للدعوة للمناصرة ومشاركة المواطنين، ستايلس للنشر.
http://www.justassociates.org/sites/justassociates.org/files/14chap9_analyzing_prob.pdf

[55] مبادرة #ليست التكلفة: وقف العنف ضد المرأة في السياسة. (٦١٠٢). المعهد الديمقراطي الوطني

[56] فعلى سبيل المثال استفادت أنشطة المعهد الديمقراطي الوطني السابقة من خبرة الدكتورة منى لينا كروك وجوليانا ريستريبو سانين (جامعة روتجرز)، والرئيسة السابقة لجمعية كونسيجالاس دي بوليفيا (ACOBOL) ماريا يوجينيا روخاس فالفيردي، والمنسقة الوطنية لمنصة حزب الصليب الأحمر النسائي التنزاني (TWCP) الدكتورة ايف ماريا سيماكافو، والعديد من الخبراء والأكاديميين والسياسيين من كل منطقة من مناطق العالم.

[57] مثلاً:
منى لينا كروك وجوليانا ريستريبو سانين. «العنف الجنساني والسياسي في أمريكا اللاتينية: المفاهيم والمناقشات والحلول.» بوليتيكا وغوبيرنو: الإصدار الثالث والعشرون. ص ٥٢١-٧٥١.
http://mlkrook.org/pdf/pyg_2016.pdf
الاتحاد البرلماني الدولي. «التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد البرلمانيات».
http://www.ipu.org/pdf/publications/issuesbrief-e.pdf
منظمة الأمم المتحدة للمرأة. «العنف ضد المرأة في السياسة». ٤١٠٢
http://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2014/6/violence-against-women-in-politics
المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. «العنف ضد المرأة في الانتخابات». ٦١٠٢.
http://www.ifes.org/publications/violence-against-women-elections-excerpt-ifes-framework

[58] يوصي المعهد الديمقراطي الوطني على وجه الخصوص فريق المساواة بين الجنسين والمرأة والديمقراطية (GWD) الممارسين بالتعامل مع الخبراء في حملات الدعوة والتوعية لتحديد مكونات البرنامج ونهجه. وتشمل الموارد الأخرى أيضا ما يلي:
تقنيات تعليم الراشدين: موجهة في المقام الأول نحو التدريب، ولكن يمكن تطبيقها في سياق التعليم مبادئ تعليم الراشدين: التوجيه والمفاهيم التي يجب مراعاتها إذا كان البرنامج يحتوي على معلومات أكثر تركيزا على المناهج التعليمية بدلا من حملة التوعية الإعلامية/ رسائل توعوية

[59] «أدوات المجتمع، الفصل ٦. التواصل لتعزيز الاهتمام»، القسم ١ وضع خطة للاتصال.

http://ctb.ku.edu/en/table-of-contents/participation/promoting-interest/communication-plan/main

[60] وهي إجراءات توضيحية عامة يمكن اتخاذها، والتي بنيت على التوجيهات الواردة في خطة العمل الدولية لمبادرة #ليست التكلفة، والتي يمكن العثور عليها على:
https://www.ndi.org/not-the-cost.

[61] شانون أوكونيل. «تطوير السياسات والدعوة للمناصرة»
https://www.ndi.org/files/Policy%20Development%20and%20Advocacy%20Workbook_EN.pdf

[62] منى لينا كروك وجولي دنهام وسيلفيا غورويا بونيا. «قيادة المرأة كطريق نحو التمكين الأكبر: دراسة في المكسيك». ٤١٠٢
https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/WiP%20-%20Mexico%20Case%20Study.pdf

[63] تحت التطوير

[64] تحت التطوير (٧١٠٢)

GENDER
WOMEN
DEMOCRACY
NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE